وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون الإعلام الآلي و الأنترنت

الموسومة بـ

أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرافق العامة

إعداد الطلبة:

- بن براهم إكرام
- زرار مريم

إشراف الدكتور:

* عشاش حمزة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سي حمدي عبد المؤمن	أستاذ محاضر قسم (أ)	برج بوعريريج	رئيسا
عشاش حمزة	أستاذ محاضر قسم (ب)	برج بوعريريج	مشرفا
بن النوي خالد	أستاذ محاضر قسم (أ)	برج بوعريريج	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi - BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

إذن بالإيـــداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ : عائشة حرز

الرتبة : أستاذة محاضرة ب

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـ : أثر الأمانة الإلكترونية على سير المرفق العام

- من إعـــداد :

الطالب الأول : بن براهم الكرام

الطالب الثاني : زوار صريم

أوافق على إيداع الطالب (الطالبين) لمذكرة التخرج لدى الإدارة من أجل برمجتها للمناقشة.

إمضاء الأستاذ المشرف

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): زرار مريم ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 102799363 والصادرة بتاريخ 2017.01.12

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون اعلام آلي و انترنت

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: أثر ادارة الالكترونية على سير المرفق العام

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

شوهد لأجل تصديق الإمضاء

السيد: زرار مريم

بت و ا ر: 102799363

الصادرة بتاريخ: 2017.01.12 توقيع المعني (ة)

من طرف:

الناصر في: 24 ديسمبر 2020

ضابط الحالة المدنية

حروز زهير

2020 ماي 27

★ ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن براهم اكرام الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 111500835 والصادرة بتاريخ 2018.11.05

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم السياسية قسم علوم الإعلام الآلي والأنترنت

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

IKRAM

شوهد لأجل تصديق الإمضاء

السيد: بن براهم

بت و أورين:

لصادرة بتاريخ: 03 جوان 2021

من طرف: رئيس المجلس الشعبي البلدي و بتفويض منه

المنصرف: ضابط الحالة المدنية

حروز ذهير

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، صلوات ربي وسلامه عليه نحمد الله ونشكره على نعمه وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء و المرسلين.

أخلص معاني الشكر وأصدقها نرفعها لكل من دعمنا وساندنا في إنجاز هذا البحث:

أستاذنا الفاضل الدكتور عشاش حمزة على كرم قبوله الإشراف على هذا العمل وتقديمه لنا النصح والتوجيه ولم يبخل علينا بإرشاداته.

الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل.

جميع الأساتذة والزملاء الذين تفضلوا بدعمهم ونصحهم وتحفيزهم لنا كل مراحل إنجاز هذا العمل، فجزاهما لله عنا خير الجزاء.

أساتذة وعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج

إهداء

أهدي تخرجي هذا

إلى من وضع المولى- سبحانه وتعالى- الجنة تحت قدميها، ووقرها في كتابه العزيز ومن أفضلها على نفسي، ولما لا فقد ضحت من أجلي، إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى نسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الجنة وقرة عيني أطال الله في عمرها.

إلى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه، صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته

، إلى من كلله الله بالهيب والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من كلماته نجوم اهتدي بها اليوم والغد وإلى الأبد أبي الحبيب ورفيق دربي أطال الله في عمره.

إلى من انتظروا قطاف ثمرة جهدي طويلا، فكانوا شركاء كل بسمة ودمعة وحسرة أحباب قلبي أخواتي.

إلى أخي الحبيب حماه المولى لقلبي ورعاه.

إلى من اشتقت لأيام كانوا فيها بجانبي أتذكرهم دائما ولن أنساهم جدي وجدتي رحمة الله عليهم.

إلى من جمعتني بهم أجمل الصدف في الحياة، فكانوا خير الرفقة ونعم الأصدقاء.

إلى من تمنوا لي الخير سرا أو جهرا، شكرا من القلب.

إكرام.

إهداء

من قال أنها لنا "نالها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات، لكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم انظر إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به

إلى كل من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل "الوالدين العزيزين" حفظهم الله لي و أدامهم نعمة لي ولأخواني

إلى كل من كانوا شركاء كل بسمة ودمعة وكل حسرة وفرحة "العائلة الكريمة"

أهديهم هذا الانجاز الذي لولا تضحياتهم لما كان له وجود

هريه.

مقدمة

شهد العالم في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ثورة تكنولوجية هائلة وخاصة بعد ظهور أجهزة حديثة التي تعرف بالحواسيب الآلية، وهي مجموعة من الأجهزة التي تعمل بشكل متكامل لتشكيل أنظمة إلكترونية جديدة، وذلك باكتمال منظومة الحاسب الآلي بظهور شبكة المعلومات "الانترنت" التي أصبحت من الركائز الجوهرية من خلال جمع المعلومات والبيانات وتبسيط مختلف الخدمات في الحياة البشرية.

ومع انتشار شبكة الانترنت تغيرت الأوضاع وأصبحت تستخدم في جميع المجالات والتي من بينها المعاملات الإدارية، وبذلك تم إدخالها خاصة في الجهاز الإداري وبالتالي التحول نحو الإدارة الإلكترونية، كمصطلح يساهم في تحسين كفاءة وفعالية العمل الحكومي ويعبر أيضا عن السرعة والتفاعل وتسهيل العلاقة بين المواطن والإدارة.

إضافة إلى كونها توجها عالميا يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية من بينها خدمة المرافق العمومية، حيث تسهر هذه المرافق على تقديم خدمات للجمهور وفقا لمبادئ تحكم سيرها، وذلك في إطار مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في الإدارة، بالإضافة إلى حل مختلف العراقيل البيروقراطية لتحقيق رضا المواطنين وتلبية حاجياتهم العامة، حيث أصبحت ضرورة حتمية يجب السعي لتحقيقها خاصة بما أن المرافق العمومية تعد مكان احتكاك الإدارة بالمواطنين مباشرة.

والجزائر كجزء من هذا العالم وكباقي الدول النامية تعمل على تحديث خدماتها العمومية والمرافق العامة لمواكبة التغيرات السريعة في العالم، والولوج إلى إدارة عصرية إلكترونية معتمدة في ذلك على التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين.

وتبرز أهمية الدراسة على عدة مستويات، يتمثل المستوى الأول في كون الموضوع من المواضيع الحديثة، ويتزامن مع توجه أجهزة الدولة نحو تحديث هياكلها تكنولوجيا، بما يحقق لها الاندماج في عالم المعلومات، أما المستوى الثاني في سعي دولة الجزائر وتبنيها لمشروع "الجزائر الإلكترونية" لتحقيق الجودة في خدماتها العمومية، وأخيرا تعتبر المرافق

العمومية من القطاعات الأكثر احتكاك بالمواطن، وبالتالي دراسة هذا الموضوع يوضح فيتبني مثل هذا المشروع ينعكس إيجابا على المواطن والخدمات المقدمة له.

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد المقصود بالإدارة الإلكترونية والمرفق العام وذكر أنواعه، وكذا تسليط الضوء على أهم مبادئ التي تحكم سير المرفق العام، زيادة على دراسة تأثير الإدارة الإلكترونية على كل مبدأ من مبادئ المرفق العام.

وتعود أسباب اختيار الموضوع إلى اهتمامنا أولا بالإعلام الآلي وكل ما يدور حوله، واعتماد العالم بشكل كبير على الرقمنة التي أصبحت من الركائز الجوهرية ومتطلبات العصر، وثانيا اهتمامنا بتكنولوجيا المعلومات وكيف يمكن استخدامها في تحسين الحكومة والخدمات العامة، وتأثير الإدارة الإلكترونية على سير المرافق العامة ومختلف الإشكالات التي يمكن الوقوف عنها.

ومن خلال ما سبق ذكره نطرح التساؤل المحوري التالي:

هل استخدام الوسائط الالكترونية في المرافق العمومية يؤدي الى فعالية الخدمة العمومية ويساهم أكثر في حسن سيرورة المرفق العام؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما مفهوم الإدارة الإلكترونية؟
- كيف أثرت الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة؟

وقد اتبعنا في تناول موضوع الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف مختلف المفاهيم وتوضيح بعض المصطلحات، مع الاستعانة بالتحليل من أجل معالجة الإشكالات التي تم طرحها من خلال القيام بتحليل بعض المواد القانونية التي تم التطرق إليها في فحوى موضوع الدراسة، وتبيان أيضا كل مبدأ على حدى.

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين، حيث تم تخصيص الفصل الأول لدراسة مفاهيم حول الإدارة الإلكترونية والمرفق العام، وقسم إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول لماهية الإدارة الإلكترونية، والثاني لماهية المرفق

العام وذكر أنواعه، أما الفصل الثاني فخصص لدراسة أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، وتم تقسيمه إلى مبحثين، يتمثل المبحث الأول في أثر الإدارة الالكترونية على المبادئ التقليدية التي تحكم سير المرفق العام، أما المبحث الثاني فيتعلق بأثر الإدارة الالكترونية على المبادئ الحديثة للمرفق العام.

الفصل الأول: التأصيل الفقهي للإدارة الإلكترونية والمرفق العام

مر الفكر والعمل الإداري بالعديد من التطورات والتحديات خلال السنوات السابقة، وذلك من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأعمال الإدارية والرغبة في الحصول على خدمات أكثر تقدما من مختلف الهيئات، ومواكبة التطور الحاصل في العالم وتحقيق مكانة متقدمة بين الدول، ومن هذا المنطلق ارتبط استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأجهزة الحكومية ظهور عدة مفاهيم حديثة مثل: الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية، حيث أنه في مدة وجيزة استطاعت هذه الأخيرة أن تنتشر بعمق في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبدورها انعكست على أساليب العمل الإداري أو بالأخص على أداء المرافق العامة فظهر كذلك ما يسمى بالمرفق العام الإلكتروني.

وانطلاقا مما سبق تطرقنا بالشرح والتحليل حول مصطلح الإدارة الإلكترونية والمرفق العام، حيث سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى نشأة ومفهوم الإدارة الإلكترونية وإبراز أهم خصائصها(**المبحث الأول**)، إضافة إلى التعريف بالمرفق العام والتطرق إلى أنواعه(**المبحث الثاني**).

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة ملحة في العصر الحديث حيث يتطلب تطور التكنولوجيا والاتصالات تحديث الأساليب الإدارية، هذا التحول يهدف إلى تحسين سرعة وجودة الأداء وتلبية احتياجات الأفراد بشكل أفضل.

سنركز في هذا المبحث على محاولة ضبط مختلف تعاريف وخصائص التي تمتاز بها الإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى الجوانب المرتبطة بنشأتها.

المطلب الأول: تعريف وخصائص الإدارة الإلكترونية

"الإدارة الإلكترونية هي نظام يهدف إلى تحويل العمل الإداري إلى نظام إلكتروني يستخدم الحواسيب والتكنولوجيا المعلوماتية. تساعد هذه النظم في تسريع اتخاذ القرارات وتقليل التكاليف، هدفها الرئيسي هو تحسين الشفافية والمساءلة داخل المنظمات وسنعرج بالتفصيل في التعريف بهذا المصطلح في هذا المطلب بتقسيمه إلى فرعين حيث الفرع الأول تطرقنا إلى تعريف الإدارة الإلكترونية والفرع الثاني تطرقنا إلى خصائص هذه الأخيرة"

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية:

يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة تماما في مجال العلوم العصرية والتي أشار إلى بعض موضوعاتها القليل جدا من البحوث والدراسات والكتابات العلمية السابقة، كما أنه لم يتم حتى الآن الوصول إلى تعريف دقيق يمكن أن يتفق عليه فيما يتعلق بمصطلح الإدارة الإلكترونية من قبل الخبراء العالميين والباحثين حتى بالولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها هي مركز ظهور وتطور الأعمال الإلكترونية في العالم.[1]

وقد ينظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها تحول جذري في الطرائق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها وذلك من خلال تعظيم استخدام التكنولوجية الحديثة لتحرير حركة

[1] محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص45.

المعلومات والخدمات، من أجل التغلب على القيود والعوائق المادية الموجودة في الأوراق والأنظمة التقليدية، كما يرى البعض لخدماتها العامة الإلكترونية عبر بوابة واحدة من الفقهاء أن الإدارة الإلكترونية من حيث مفهومها، هي: البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعمالاتهم، وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها، فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد[1].

ويرى البعض على أن الإدارة الإلكترونية هي استخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتنوعة والمعلومات في تسيير سبل أداء الإدارات الحكومية أما من الناحية الإدارية عرفت الإدارية الإلكترونية أنها عملية إدارية قائمة على إمكانيات المتميزة الإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد إذا أنها تميل إلى أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد وإخفاء الأشياء المرتبطة بالإدارة التقليدية[2].

والبعض الآخر يرون أن تعريفات الإدارة الإلكترونية لا تقف عند اتجاه أو اهتمام معين بل تتوزع على ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ينظر لها على أساس مادي فلا تخرج عن كونها والمعدات مجموعة من الآلات.

والاتجاه الثاني: ينظر لها على أساس وظيفي فلا تخرج عن كونها تؤدي مجموعة وظائف الاتجاه الثالث: ينظر لها على أساس تكاملي يشمل الجوانب التنظيمية المادية والوظيفية البشرية وينظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها أسلوب جديد ومتطور، بل هي ثورة تقنية معلوماتية وأنها وسيلة من الوسائل التي تستعملها إدارة المنظمة لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الانترنت وأجهزة الحاسوب

---

[1] نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة –دراسة مقارنة–، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018، ص17.

[2] إيراين نوال، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل المرفق العمومي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة يوسف بن خدة، المجلد 53، العدد03، سبتمبر2013، ص306.

بعيدا عن الروتين والتعقيدات البيروقراطية، واختصار المسافات، وتوفير جهد ومال المستفيدين[1]، ونستعرض أيضا فيما يلي مختلف التعاريف بشأن الإدارة الإلكترونية:

التعريف الأول: الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة شبكة الإنترنت، في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشأة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمنشأة ويتضح من خلال هذا التعريف ما يلي:

أولا: أن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام نظم وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت التي تعتبر السبب الرئيس لظهور وانتشار جميع مصطلحات الأعمال الالكترونية.

ثانيا: أن الهدف من وراء تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمنشآت هو تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بها[2].

التعريف الثاني: أن الإدارة الإلكترونية هي تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتسم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية' ويلاحظ على هذا التعريف إضافية لأطراف عمليات الإدارة الإلكترونية والتي قد تشمل أفراد أو منظمات وإن كان لم يحدد إن كانت تلك الأطراف أطرافا من الداخل المنشأة كالموظفين والعاملين بها أم هي أطرافا من خارجها كالعملاء والموردين وشركاء المنشأة.[3]

من خلال المفاهيم السابقة نستنتج بأن الإدارة الإلكترونية تعني الابتعاد عن استعمال الأوراق واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة بدلا من الأساليب التي كانت تستعمل في الإدارة

---

[1] نوري المهدي الكوني، المدخل العلمي للإدارة الإلكترونية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2020، ص22.

[2] محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص42.

[3] المرجع نفسه، ص43.

التقليدية وهي تؤدي إلى تقديم الخدمات للمواطنين دون الرجوع والانتقال للإدارات شخصيا وبالتالي سوف يؤدي إلى استثمار الوقت والجهد المبذول وتحقيق رضا الجميع[1].

أي هي إستراتيجية إدارية عصرية تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات الخاصة مستغلة في ذلك التطور التكنولوجي الهائل في نظم المعلومات والاتصالات.[2]

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية باعتمادها بشكل أساسي على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال هذا ما يجعلها تتميز بعدة خصائص ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ نموذج الإدارة الإلكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال كأداة رئيسية في يد الإدارة.
- ✓ تقلل من أعباء الأعمال الورقية وتبسط الإجراءات والتزود بالخدمات.
- ✓ يمكن للمواطنين من ايجاد المعلومات والحصول على الخدمات في أماكن وجودهم من غير الحاجة إلى مراجعة الدوائر المعنية[3].

---

[1] بليل حكيم، الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع تحديات آفاق، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، يومي 26و 27 نوفمبر 2018، ص2 .

[2] الوافي رابح، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية– قطاع العدالة نموذجا–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص35.

[3] بومطرق سليمة، بوزيان هدنة، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على النظام القانوني للمرفق العام، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021–2022م، ص12.

الإدارة الإلكترونية إدارة بلا تنظيمات: فبفضل الإدارة الإلكترونية صار بالإمكان الحديث عن تنظيمات ذكية تتسم بالمرونة التي تعتمد على صناعة المعرفة وقابلة لمواكبة جميع التغيرات الطارئة خلاف الإدارة التقليدية التي تتسم بالجمود والروتين والبطء[1].

أنها عملية إدارية: وهذا يعني أنها لا تخرج عن نطاق خبرتنا الواسعة في الإدارة سواء في تحديد الأهداف أو رسم السياسات وإن كانت سريعة التغير.

الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال: وهذه هي التي تفسر البعد الالكتروني في مصطلح الإدارة الإلكترونية وتتحدد هذه الإمكانيات المتميزة في:

-التشبيك الفائق: وهذا التشبيك يعمل في ظل تعظم إمكانات الشبكة.

-التفاعل الآني وعلى مدار الساعة: حيث تمثل الانترنت تفاعل حي ومباشر وبالوقت الحقيقي سواء بين العاملين أو بينهم وبين الزبائن والموردين والأطراف الأخرى، كما أن الانترنت يعمل وفق قاعدة (7/24) أي(24) ساعة في اليوم وطوال (7) أيام كاملة.

تتميز الإدارة الإلكترونية بخاصية القدرة على تحسين الفعالية التشغيلية من خلال الاستثمار الأمثل لأرقى التقنيات المتاحة والعقول الرقمية المدربة والخبيرة[2].

أولا: الرقابة المباشرة والصادقة:

ومن خصائص الإدارة الإلكترونية أيضا أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور وهكذا يصبح لدى الإدارة الأداة المضمونة الصادقة، التي تقيم بها أنشطتها وتتابع بها مواقعها باطمئنان بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في

---

[1]أونيسي ليندة، المبادئ الضابطة للمرفق العام، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد14 ، العدد01، أفريل2021، ص207.

[2]الوافي رابح، المرجع السابق، ص36.

الإدارات التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات فضلا عن بطء هذا الأسلوب[1].

التركيز على الإجراءات التنفيذية والانجازات.

ثانيا: الشفافية:

إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي، ويزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا، ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين ويقلل من المساعدات الخارجية للدول، فالإدارة الالكترونية تقلل من الرشوة وزيد من الشفافية السياسية وتزيد من ثقة المواطنين بها.

ثالثا: التنمية الاقتصادية:

لها علاقة مباشرة بالشفافية، فالدول التي تتطلع إلى التطوير الاقتصادي يكون لديها دافع للاتجاه نحو مشروع الإدارة الالكترونية، وخاصة إذا كانت تتطلع إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين صورتها أمام المستثمرين، فالإدارة الإلكترونية تحسن البيئة التحتية لتقديم الخدمات، وهذا جانب من جوانب التزامها بإجراء تغييرات للدخول إلى اقتصاد المعرفة.[2]

المطلب الثاني: نشأة الإدارة الإلكترونية

لقد شهد المجتمع الإنساني تطورات هائلة في وسائل التواصل وتبادل المعلومات من الاتصال الشفهي واستخدام الإشارات إلى ظهور الكتابة والطباعة، ومن ثم الأجهزة السلكية واللاسلكية وبالتأكيد ظهور الحاسوب والثورة الإلكترونية ساهما في تغيير كبير في طرق التواصل ونقل المعلومات واليوم، نحن نعيش في عصر المعلومات حيث يمكننا نقل كمية هائلة من المعلومات بسهولة وسرعة عبر الأقمار الصناعية والإنترنت، حيث توغلت هذه

---

[1] ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية–دراسة مقارنة–، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015–2016م، ص10.

[2] حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص12.

الثورة في العديد من الأنظمة خاصة الشؤون الإدارية وتحديات الإدارة الإلكترونية ونشأتها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الأساس التاريخي للإدارة الإلكترونية

بدأت مشروعات إنشاء الإدارات الإلكترونية في كثير من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون وإن كانت بدايات تطبيق الفكرة قد بدأت عام 1995حيث بدأت هيئات البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيقه على إدارته وفي بريطانيا سنة1999[1].

حيث أعلنت بريطانيا تطبيقه أيضا وقدم وزير الدولة لشؤون المجلس في انجلترا إطار استراتيجيا للإدارة الإلكترونية مزودا بتقنية إدارة ونقل المعلومات ثم أخذت دول أوروبية عديدة في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية مثل هولندا وكندا.[2]

وفي العالم العربي، بادرت حكومة إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء منطقة حرة للتكنولوجية، يطلق عليها (مدينة دبي للإنترنت)، وكان ذلك على أثر إعلان حكومة دبي عن التحول إلى الإدارة الإلكترونية التي انطلقت هناك في أكتوبر 2001، وخططت حكومة إمارة دبي لنفسها فترة التحول إلى إدارة إلكترونية كاملة، أو على الأقل: بنسبة 70% في غضون خمسة أعوام منذ انطلاقها.

وفي دولة الكويت أعلن عن تنفيذ خطط التحول إلى الإدارة الإلكترونية عام 2001، حيث تستكمل خلال ثلاثة أعوام من بدايتها، وعام 2003 أكد وزير المالية والتخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن التطبيق العملي للإدارة الإلكترونية سيرى النور خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.[3]

---

[1]قاشي علال، عشير جيلالي، أهمية الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك، المجلد 7، مجلة الدراسات القانونية، العدد 02، 2021م، ص83.

[2]نبراس محمد جاسم الأحبابي، المرجع السابق، ص9.

[3]المرجع نفسه، ص10.

كما تم تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية منذ بداية القرن الحادي والعشرين–ولو بصورة جزئية–في العديد من بلدان العالم العربي، مثل: المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق، ولبنان، والمغرب، وتونس، والأردن، وعمان، وغيرها من الدول العربية، وكذلك عملت جمهورية مصر العربية على تحويل مجتمعنا إلى مجتمع معلوماتي، وذلك عن طريق المشروع الرائد (كمبيوتر لكل تلميذ). والمشروع الحداثة (القرية الإلكترونية) وقد أخذت مصر العديد من الخطوات الهادفة لتعزيز التوجه نحو مجتمع المعرفة.[1]

إن الإدارة الإلكترونية تعد حقلا معرفيا حديثا وامتدادا طبيعيا لتطور الفكر الإداري، ويرجع ذلك إلى عدة مستويات أو مبررات هي:

أولا: الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية:

إن دراسة تطور الفكر الإداري والمدارس الإدارية يكشف أن المتخصصين في الإدارة قد حددوا مسارا تاريخيا متصاعدا لتطور الفكر الإداري والمدارس الإدارية على أكثر من قرن من الزمن، فمن المدرسة الكلاسيكية (المتضمنة في النموذج البيروقراطي المثالي لماكس ويبر، ومبادئ الإدارة العلمية لفردريك تايلور، ووظائف الإدارة لهنري فايول) إلى مدرسة العلاقات الإنسانية (في تجارب هاوثون للفترة 24–1933) والتي تنامت وتوجت في المدرسة السلوكية، والمدخل الكمي أثناء الحرب العالمية الثانية ثم مدرسة النظم في بداية الخمسينات ثم المدرسة الموقفية في الستينات فمدخل منظمة التعلم في الثمانيات لتتوج مسيرة التطور في التسعينات بصعود الإدارة الإلكترونية[2].

ثانيا: الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة:

إن التطور التكنولوجي اتجه من البدء متمثلا من الحرفية عندما يكون فيها العامل الأساسي هو الإنتاج، ومن ثم استخدام الآلات التي حلت محل العمل اليدوي مرورا بالأتمتة

---

[1] نبراس محمد جاسم الأحبابي، المرجع السابق، ص 11.

[2] نوري المهدي الكوني، المرجع السابق، ص18 .

عندما ترتبط الآلات ببرمجة ورقابة عمل الإنتاج ومن ثم استخدام الآلات إلى تقلد السلوك الإنساني وهي بداية مرحلة الإدارة الإلكترونية.[1]

ثالثا: الإدارة الإلكترونية:

تطورت كثيرا منذ الاستخدام المبكر للإنترنت أصبحت قادرة على توفير تبادل البيانات الداخلية والخارجية للشركات وتسهيل التعامل مع الموردين والزبائن.

ويعتبر البعض أن بداية الإدارة الإلكترونية تجسدت من الخيال إلى الواقع من منطلق فكرة الحكومة الإلكترونية التي كانت موضوعا لإحدى روايات الخيال العلمي التي كتبها الروائي **جون برنر** سنة 1975 حول حكومة شمولية تتحكم في شعبها وتركز كل السلطات في يدها من خلال شبكة حاسوب عملاقة، تحتوي على بيانات كل أفراد الشعب.

مما أدى بأنصار الحريات إلى مكافحة هذه الشبكة، وقد تحدث هذا المؤلف عن دودة تقوم بعمل تخريبي تخترق من خلاله الكمبيوتر وتقرص ما به من بيانات عن الشعب، وقد سمي هذا العمل ببرنامج "الدودة" على أنه شكل من أشكال المقاومة الإلكترونية لمثل هذه النوعية من المكونات التي لا تحظى برضا الشعب. وفي نوفمبر 1988 قام أحد الدارسين لعلوم الحاسوب في أمريكا بنقل الفكرة من الخيال العلمي إلى الواقع العملي، ما تسبب في إدانته جنائيا بتهمة الاحتيال وسوء استخدام الكمبيوتر، وبعد مضي بضع سنوات على ذلك أخذت فكرة الحكومة الإلكترونية تطرح نفسها في المجال الإداري[2].

الفرع الثاني: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى تخطيط وتنفيذ سليم لضمان نجاحه، حيث يجب أخذ الظروف المحيطة والبيئات الإدارية في الاعتبار لتحقيق التحول الالكتروني بنجاح لقد مر تحول الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية بثلاث مراحل أساسية بداية من مرحلة

---

[1] نبراس محمد جاسم الأحبابي، المرجع السابق، ص18 .

[2] بن جراد عبد الرحمان، مهداوي عبد القادر، تاريخ الإدارة الإلكترونية، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 8، ديسمبر 2018، ص191.

الإدارة التقليدية الفاعلة، مرورا بمرحلة الفاكس والتلفون الفاعل، وانتهاء بمرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة.

أولا: مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة:

وفي هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها، في الوقت الذي يتم البدء فيه أيضا وبشكل متوازي، بتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة، تخليص معاملته وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو مماطلة في الوقت، الذي يستطيع فيه من يملك حاسب شخصي أو عبر الأكشاك الاضطلاع على نشرات المؤسسات، والإدارات والوزارات وأحدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الإلكترونية مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لإنجاز أي معاملة[1].

ثانيا: مرحلة الفاكس والهاتف الفاعل:

وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين المرحلة الأولى والمرحلة التي ستأتي فيما بعد وفي هذه المرحلة يتم تفعيل تكنولوجيا الفاكس والهاتف بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل وخدمته معقولة التكلفة يستفيد منه في الاستفسار عن الإجراءات والأوراق والشروط اللازمة لانجاز أي معاملة بشكل سلس وسهل دون أي مشاكل. وبحيث أنه يستطيع استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق أو الاستثمارات وغير ذلك[2]، وفي هذه المرحلة يكون القسم الأكبر من الناس قد سمع أو جرب نمط الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع كبار التجار والإداريين والمتعاملين والقادرين في هذه المرحلة من إنجاز معاملاتهم عبر طريق الشبكة الإلكترونية لأن عدد المستخدمين للانترنت في هذه المرحلة متوسط، كما من الطبيعي أن تكون المعرفة في هذه المرحلة أكثر

---

[1] بن جراد عبد الرحمان، مهداوي عبد القادر، المرجع السابق، ص192.

[2] مصطفى يوسف الكافي، الإدارة الإلكترونية، أطلع عليه الاثنين 12:32، 11مارس 2024، ص94. https: //mail.almerja.com

كلفة من الهاتف والفاكس لذلك فإن الميسورين وما فوق هم الأقدر على استعمال هذه التكنولوجيا[1].

ثالثا: مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة:

وفي هذه المرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية قد وصل إلى مستوى (حوالي 25-30%من عدد الشعب)، عال وتوفرت الحواسيب سواء بشكل شخصي، أو بواسطة الأكشاك أو في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة ورخيصة، مما يسمح لجميع فئات الشعب باستعمال الشبكة الإلكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية، وبالشكل المطلوب بأسرع وقت وأقل جهد وأقل تكلفة ممكنة وبأكثر فعالية كمية ونوعية (جودة)، ويكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية وتقبلها وتفاعل معها وتعلم طرق استخدامها[2].

[1]مصطفى يوسف الكافي، المرجع السابق، ص94.

[2]بن جراد عبد الرحمان، مهداوي عبد القادر، المرجع السابق، ص193.

المبحث الثاني: ماهية المرفق العام

يتكون العالم من مجموعة كبيرة من الدول، وان اختلفت أشكالها وأنظمتها فهي جميعها تشرف على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية...الخ تهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد فيها، وتقديم أحسن الخدمات لهم فهي تستمد مشروعيتها منهم، وبهذا تتقدم الدولة وتزدهر، ومن اجل قيامها بمهامها النبيلة هذه تحتاج إلى أجهزة وهياكل تكون همزة وصل فعالة بينها وبين أفرادها ولعل أهم هذه الأجهزة الإدارات والمرافق العمومية.

يعد المرفق العام من المفاهيم التي شغلت اهتمام المفكرين والباحثين نظرا لارتباطه بالقطاعات الاستراتيجية التابعة للدولة إذ أنه يمثل المظهر الإيجابي لنشاط الإدارة، هذا في ظل التزايد المستمر للحاجات الأساسية للمواطنين يوما بعد يوم خاصة في ظل التطورات الحاصلة في جميع المجالات لاسيما مجال الإعلام والاتصال مما حتم تطويره وإعادة تنظيمه حسب متطلبات العصر، ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، مطلب أول يتناول مفهوم المرفق العام ومطلب ثاني يتم فيه تناول أنواع المرافق العامة.

المطلب الأول: مفهوم المرفق العام

في هذا المطلب سيتم تعريف كل من المرفق العام التقليدي كفرع أول والمرفق العام الالكتروني كفرع ثاني.

الفرع الأول: تعريف المرفق العام التقليدي

تعددت وتنوعت المفاهيم الخاصة بالمرافق العمومية وذلك حسب المعيار المتبع كالمعيار العضوي، المعيار الموضوعي[1] والمعيار المختلط واهم تعريف يمكن استخلاصه عن المرفق العام هو انه مشروع يعمل بانتظام واطراد تحت إدارة شخص عام وبأسلوب السلطة العامة، يهدف لإشباع حاجات عامة مع خضوعه لنظام قانوني معين ومختلف باختلاف طبيعة المرفق.

[1] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 306.

أولا: المرفق العام حسب المعيار الموضوعي

يقصد بالمرفق العام حسب هذا المعيار النشاط أو الوظيفة أو الخدمة التي تلبي حاجات عامة للمواطنين مثل: التعليم العام، الرعاية الصحية، البريد والمواصلات بغض النظر عن المنظمة أو الجهة أو الهيئة القائمة به.

لا يمكن للمرفق العام أن يتخذ مفهوما قانونيا مجرد او حياديا، ولا يكتمل معناه إلا في ضوء محتواه والغايات الاقتصاديةوالاجتماعية التي استندت له ووجب تحديدها مسبقا قبل إعداد النظام القانوني للمرفق وتعيين الجهة المؤهلة لإحداثه[1].

أشار إليه الدكتور" ماجد راغب الحلو": أن المرفق العام وفقا للمدلول الموضوعي هو النشاط أو العمل الذي يمارسه المرفق تحقيقا للنفع العام[2].

عرف أيضا: "بأنه النشاط الذي تباشره السلطة العامة بقصد الوفاء بحاجة ذات نفع عام"[3].

من هنا نجد أن أنصار هذا المعيار يعتمدون في تعريفهم للمرفق العام على طبيعة النشاط الهادف إلى إشباع حاجات عامة وتحقيق النفع العام، وبذلك فالمرفق العام هو كل نشاط إداري يستهدف إشباع حاجات عامة تحقق المصلحة العامة.

ثانيا: المرفق العام حسب المعيار العضوي

يقصد بالمرفق العام حسب المعيار العضوي الهيكل أو الهيئة أو المؤسسة أو التنظيم المتكون من مجموعة من الأشخاص والأموال الذي ينشأ ويؤسس لإنجاز مهمة عامة معينة مثل الجامعة، المستشفى.

حيث ينظر أنصار هذا الاتجاه إلى المرفق العام من ناحية الشكل أو الجهة التي تتولى إدارته فتعبير المرفق العام عموما لا يستعمل للدلالة على النشاط، و إنما مرتبط بالهيئة التي

---

[1] أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص435 .

[2] ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2004، ص404 .

[3] علي خطار شنطاوي، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص218 .

هي جهاز الإدارة لتنظيم الخدمات التي تؤديها، أي انه كل مشروع تقوم به هيئة عامة يهدف إلى سد حاجات ذات نفع عام[1].

عرف أيضا: "بأنه منظمة عامة تتمتع بسلطة واختصاص تستهدف إشباع حاجات وخدمات عامة بصورة منتظمة ودائمة[2].

خلاصة القول يقصد بالمرفق العام تبعا للمعيار العضوي انه كل منظمة عامة تنشئها الدولة وتخضع لإدارتها بقصد تحقيق حاجات الجمهور، ومن هنا جاز اعتبار كل من مرفق القضاء والأمن والدفاع وغيرها، مرافق عامة لأنها منظمات أنشأتها الدولة بغرض أداء خدمة الجمهور[3].

ثالثا: المرفق العام حسب المعيار المختلط

يجمع هذا الاتجاه بين الاتجاهين السابقين العضوي والموضوعي على أساس أن المرفق العام يقوم على مجموعة من العناصر مستمد بعضها من الارتباط العضوي بين المشروع والإدارة، والبعض الأخر من مضمون النشاط الذي يمارسه المشروع ولا يكفي الاعتماد على أحد هذين العنصرين دون الأخر لتحديد المدلول الصحيح للمرفق العام[4].

من بين تعريفات المرفق العام التي تجمع بين المعيار العضوي والمعيار الموضوعي لفكرة المرفق العام، تعريف" رولان "الذي يفيد بأن المرفق العام هو مشروع ذو نفع عام خاضع للهيمنة أو الإدارة العليا للحكام، ويهدف إلى إشباع حاجات عامة للجمهور، بسبب عدم كفاية أو عدم وجود مشروعات خاصة تحقق هذه الأغراض ويخضع لحد أدنى من القواعد الخاصة أي لنظام قانوني خاص واستثنائي[5].

---

(1)DELAUBADEREAndré, **traité de droit administratif**, tom1, 8éme édition, , LGDJ , 1980, p 6.

(2)حمدي القبيلات، القانون الإداري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 273.

(3)عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الرابعة، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص43

(4)سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، الجزء الثاني، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2004، ص 586.

(5)عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 57-58.

في الأخير نستخلص أن التعريف المرجح للمرفق العام يجب أن يعتمد ويتأسس على المعياريين معا، المعيار العضوي والموضوعي في نفس الوقت وهو الاتجاه الغالب في الفقه، إذن فتعريف المرفق العام هو: كل نشاط أو مشروع تنشئه الدولة وتديره الإدارة، يستهدف تحقيق منفعة عامة مباشرة أو إشباع حاجة عامة للمواطنين.

الفرع الثاني: تعريف المرفق العام الالكتروني

إن قيام ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اثر بشكل كبير على تطوير وتحديث طرق ووسائل تأدية المرافق العامة لنشاطها ومهامها اليومية، إذ أضحت تقوم بإجراء المعاملات وتقديم الخدمات والقيام بالتصرفات القانونية بواسطة الوسائل الإلكترونية ومن هنا ظهر مصطلح المرفق العام الإلكتروني للتعبير عن اعتماد المرفق على الوسائل الإلكترونية بغرض القيام بأنشطته اليومية من أعمال تتمثل في إجراءات الضبط الإداري الالكتروني وإصدار القرارات الإدارية الإلكترونية وكذا إبرام العقود الإدارية الإلكترونية[1].

والمرفق الإلكتروني لا يختلف عن المرفق التقليدي إلا من حيث وسائل إدارة وتقديم الخدمات المرفقية للمواطنين، فنستطيع القول انه لم يعد هناك حاجة للإجراءات المادية أو المعاملات الورقية فيظل الانتقال لإجراء كافة المعاملات الإدارية بالوسائل الإلكترونية وعبر الانترنت، ودخول البريد الإلكتروني حيز الاتصالات التي تجرى بين الفرد والهيئة الإدارية[2].

ما دام نظام الادارة العامة الالكترونية يهدف الى تيسير تقديم المرافق العامة لخدماتها فإنها ستعمل على اختيار الطريقة التي تكفل تحقيق ذلك بكفاءة وفعالية من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، وهذه الوسائل ستقود الى تغيير في أدوات الادارة العامة للقيام بواجباتها بكفاءة. اذ أن الوسائل الالكترونية ستجعلها اكثر قدرة على الاستفادة من المعلومات

---

[1] ليندة اونيسي، المرجع السابق، ص 207.

[2] المرجع نفسه، ص 208.

التي لديها واكثر متابعة لسير العمل، مع بقاء مفهوم الادارة العامة والمرفق العام ثابتا كما هو من حيث كونه جهازا وظيفيا يقوم بتأدية خدماته[1].

المطلب الثاني: انواع المرفق العام

لا تتخذ المرافق العامة نسقا أو نوعا واحدا، انما تتعدد أشكالها وتتنوع وذلك تبعا للزاوية المنظور منها الى المرفق العام للتعرف عليه، ومن أجل تصنيف أهم انواع المرافق العامة سنقوم بدراسة انواعها وذلك بالنظر الى زاويتين مهمتين من حيث النطاق الاقليمي الذي يمتد اليه نشاطها، ومن حيث النظر الى طبيعة نشاطها.

الفرع الاول: المرفق العام حسب النطاق الجغرافي

نميز هنا نوعين من المرافق العامة مرافق وطنية واخرى محلية

أولا: المرفق العام الوطني:

المرافق العمومية الوطنية هي المرافق التي تمتد نشاطاتها فتشمل كافة اقليم الدولة، وتخضع هذه المرافق لإشراف الادارة المركزية وتكون عادة في عاصمة الدولة (الوزارات) وممثليها او فروعها على المستوى المحلي (الادارة غير مركزية) ومن امثلة هذه المرافق: مرافق الدفاع، الامن، الصحة والتعليم، حيث تسيطر السلطة العامة على هذه المرافق سيطرة تامة من حيث الاشراف والتنظيم، وتقديم الدعم المادي لها[2].

والمرفق العام الوطني تنشئه الادارات المركزية حيث يمارس مهامه في كافة ارجاء الاقليم كالمدارس الوطنية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ويمتد نشاط هذا النوع من المرافق الى جميع اقليم الدولة، ونظرا لأهميتها فان ادارتها تلحق بالدولة[3].

---

[1] حمدي لقبيلات، المرجع السابق، ص 54.

[2] عصام علي الدبس، القانون الاداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2014، ص 255.

[3] محمد فؤاد، الوجيز في القانون الاداري، دار ملتزم للطبع والنشر، مصر، 1961، ص 27.

ثانيا: المرفق العام المحلي

ويقصد بها بها تلك المرافق التي تنشئها الادارة المحلية (البلدية والولاية)، حيث تمارس نشاطها في الحيز الاقليمي المخصص للولاية او البلدية، وينتفع من هذا المرفق سكان الاقليم وفقط وتتولى السلطات المحلية مهمة الاشراف عليه وتسييره[1]، وقد اعترف قانون البلدية لهذه الاخيرة بحق انشاء مؤسسات عمومية محلية تتمتع بالشخصية المعنوية كما اعترف القانون للولاية بحق احداث مؤسسات ذات طابع اداري أو صناعي أو اداري.

يمكن الاشارة الى أن هذه المرافق الوطنية والمحلية ليست منفصلة انفصالا تاما بل هناك تكامل وتعاون بما تمليه المصلحة العامة.

الفرع الثاني: المرفق العام حسب طبيعة النشاط

يعتبر هذا المعيار من اهم المعايير التي تعتمد في الدراسة من قبل فقه القانون الاداري وذلك لارتباطها الوثيق بأسس هذا القانون ونميز هنا ثلاث انواع للمرفق العام.

أولا: المرافق العمومية الاقتصادية

تعرف كذلك هذه المرافق بالمرافق العمومية الصناعية والتجارية حيث ظهرت بعد أن بدأت الدولة المعاصرة تتدخل في مجالات النشاط الاقتصادي والتي كانت قبل ذلك من اختصاص القطاع الخاص، وتتحدد مرحلة تدخل الدولة بالضبط ما بين الحربين العالميتين ثم بعد ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لا سيما بعد الشروع في تأميم بعض الشركات[2].

و تعرف الفقه المرافق الاقتصادية بأنها المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بنشاط مماثل للنشاط الذي يتولاه الأفراد والجماعات الخاصة، وتتمتع بكافة الامتيازات التي

---

[1] عبد الغاني بسيوني عبد الله، القضاء الاداري منشأة المعارف للنشر، مصر، 1997، ض 116.

[2] ناصر لباد، الاساس في القانون الاداري، دار المجدد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، ص 153.

تتمتع بها المرافق العامة وتخضع لأحكام القانون العام والخاص معا كل في نطاق محدد، ومثالها مرفق السكك الحديدية ومرافق توريد المياه والغاز والكهرباء والبريد والمواصلات[1].

و حين تتدخل الدولة لإشباع الحاجات العامة للمجتمع من خلال ممارستها لمشاريع اقتصادية غرضها ليس الربح كما في المشاريع الخاصة، بل من أجل اشباع حاجات عامة لها قدر كبير من الأهمية والاقتصاد القومي، وهي تحاول من خلال العائد المادي لهذه المرافق ان تدبر حال البلاد، ولذلك نرى ان السمة الأساسية من وراء النشاط الاقتصادي الحكومي ليس الربح وانما هو زيادة لاعتمادات وتمويلات الدولة ماليا أو لحماية المواطن نفسه من احتكار المشاريع الخاصة[2].

غالبا ما يطبق على هذا النوع من المرافق القانون الخاص التجاري، بسبب ظهور الدولة فيه بمظهر الشخص الاعتباري الذي له صفة التاجر، لذلك يجب ان تتمسك بكثير من الأعمال والمهام التي تتسم بها الاعمال التجارية كالسرعة والجودة والاتقان وهذه السمات لا يمكن ان تكون في افضل صورها الا من خلال الأساليب الحديثة والمتطورة في انجاز العمل وسرعة الاتصال مع الاخرين، الامر الذي يجعلنا نرى استخدام هذه الأساليب الحديثة المتطورة في الجهات الحكومية بالمرافق الاقتصادية[3].

و نتيجة للتطورات والتغيرات الحاصلة في هذا المجال استقر القضاء الاداري على ان تخضع المرافق الاقتصادية لقواعد القانون الخاص في نشاطها ووسائل ادارتها، مع خضوعها لبعض قواعد القانون العام من قبيل انتظام سير المرافق العمومية والمساواة بين المنتفعين بخدماتها وقابليتها للتغيير بما يتماشى والمستجدات وتمتعها ببعض امتيازات السلطة العامة اللازمة لحسن أدائها لنشاطها، وبهذا المعنى فهي تخضع لنظام قانوني مختلط يجمع بين أحكام القانون الخاص والقانون العام معا، وهو ما أخذ به المشرع الجزائري، كما هو الحال

---

[1] ناصر لباد، المرجع لسابق، ص 153.

[2] علاء الدين عشي، مدخل القانون الاداري، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 16.

[3] المرجع نفسه، ص 16.

في القانون رقم 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها[1]

ثانيا: المرافق الادارية

و يقصد بها تلك المرافق التي يرتبط نشاطها اساسا بالوظائف السيادية للدولة المتمثلة في تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وفض المنازعات، وتقوم كذلك على الخدمات ذات الطبيعة الادارية والتي تحرص الدول على تقديمها للمواطنين مثل التعليم والعلاج، ويعتبر هذا النوعان اقدم انواع المرافق العامة حيث تقوم على اعمالها الدولة السيادية مثل الضرائب والجمارك والعلاقات الدبلوماسية[2].

و لا خلاف حول الطبيعة القانونية الادارية لهذه المرافق، ويترتب على ذلك خضوع هذه المرافق للقانون العام بوجه عام، وللقانون الاداري على وجه الخصوص[3]، فعمالها يعتبرون موظفون عموميون واموالها أموالا عامة وتصرفاتها أعمالا ادارية، وقراراتها تعد قرارات ادارية وعقودها عقودا ادارية، وبمعنى اخر تتمتع المرافق العمومية الإدارية باستخدام امتيازات السلطة العامة لتحقيق أهدافها، الا أنها قد تخضع في بعض الأحيان لأحكام القانون الخاص استثناءا، وذلك عندما تجد الجهة المختصة بإدارتها أن هذا الأسلوب يكفي لتحقيق أهداف المرفق وتحقيق المصلحة العامة[4].

ثالثا: المرافق العمومية المهنية

هي مرافق عامة تنشئها الدولة لتقوم على تنظيم ممارسة مهنة معينة ورعاية مصالح أبناء هذه المهنة، ويتولى أبناء المهنة القيام بذلك بأنفسهم، من خلال مجالس منتخبة من بين أعضاء النقابة، ومثال ذلك نقابة المحامين ونقابة الأطباء، والغرفة التجارية.

---

[1] علاء الدين عشي، المرجع نفسه، ص 17.

[2] محمد الشافعي ابو راس، القانون الاداري، علم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1964، ص 223.

[3] محمد الشافعي ابو راس، المرجع السابق، ص 223.

[4] علاء الدين عشي، المرجع السابق، ص 13.

والأصل أن تتولى الدولة تنظيم هذه المهن، ولكن أبناء كل مهنة طالبوا بأن يتولوا بأنفسهم أمور مهنتهم، فأقامت الدولة النقابات، بمثابة مرافق عامة تقوم على رعاية أبناء المهنة ومصالحهم، وانتشر قيام النقابات اعتبارا ًمن الحرب العالمية الثانية[1] .

و هي عبارة عن منظمات أو هيئات أو مجالس تتولى ادارة شؤون مهنية معينة وتتمتع ببعض امتيازات السلطة العامة، وتستهدف التنظيم الداخلي لشؤون معينة مثل المنظمات المدنية، و تخضع هذه المرافق كحال المرافق الاقتصادية الى نظام قانوني مختلط واختصاص قضائي مزدوج[2].

و من أمثلة هذه المرافق منظمة مهنة المحامين، والتي تنشأ بموجب نصوص قانونية وتنظيمية بغرض ضبط ممارسة المهنة، وتكون مسيرة من قبل مجلس يتكون من محامين منتخبين، وتخضع في منازعاتها لأحكام القانون العام اذ تعتبر قراراتها من القرارات الادارية يطعن فيها أمام القضاء الاداري، بينما تخضع في معاملاتها مع الغير للقانون الخاص كونها تتصرف كشخص من أشخاص القانون في مواجهة الغير[3].

هذا ولقد ثار خلاف حول تكييف الطبيعة القانونية للنقابات، ذهب رأي إلى أنها من أشخاص القانون الخاص، باعتبارها تنظيم يضم أفرادا ًيعملون – في الغالب الأعم – في النشاط الخاص ويرعى مصالحهم، ولكن يصطدم هذا الرأي بما هو مقرر لهذه النقابات من مميزات السلطة العامة على نحو ما أشرنا اليه، وهي مميزات لا يتمتع بها أشخاص القانون الخاص[4].

وذهب رأي آخر إلى اعتبارها مرافق عامة اقتصادية، ولقد أصاب الرأي في اعتبارها مرافق عامة، أما أنها اقتصادية فهذا أمر غير مقبول، فلا هي تسعى لتحقيق ربح ولاهي

---

[1] محمد الشافعي أبو راس، المرجع السابق، ص 226.

[2] عصام علي الدبس، المرجع السابق، ص 254.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

[4] محمد الشافعي أبو راس، المرجع السابق، ص 227.

تباشر نشاطاً اقتصاديا، والرأي الغالب في الفقه، وحسبما استقر عليه قضاء مجلس الدولة في مصر وفرنسا، أن النقابات مرافق عامة مهنية، تقوم على نشاط هو حسب الأصل في اختصاص الدولة، وتتمتع في ممارستها لنشاطها بالكثير من مميزات السلطة العامة .ولهذا تم تكييف قرارات النقابات بأنها قرارات إدارية، تخضع لطعن للقضاء الإداري[1].

[1]محمد الشافعي أبوراس،المرجع السابق، ص 227.

خلاصة الفصل :

كخلاصة لما سبق تناوله في الفصل الأول، يمكن القول أن التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني أي الإدارة الإلكترونية نتيجة للتسارع التكنولوجي الذي يعرفه العالم اليوم، ونستنتج أن الإدارة الإلكترونية هي استخدام أنظمة إلكترونية بواسطة تكنولوجيا حديثة لتحسين وتبسيط عمليات الإدارة وتنظيم البيانات والمعلومات، حيث تهدف إلى تحسين الكفاءة والفعالية من خلال استخدام الحوسبة والاتصالات وهذا ما يجعلها تتميز بعدة خصائص أبرزها المرونة، الرقابة والشفافية.

إضافة إلى خلق ثقافة إدارية إلكترونية حديثة تهدف إلى تحسين والتطوير من المرفق العام باختلاف أنواعه محليا كان أو وطنيا، اقتصاديا أو اداريا الذي هو بدوره عبارة عن مؤسسات حكومية وهيئات عامة تسهر على تقديم خدمات للمواطن من خلال تحسين كفاءته وفعاليته.

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام

لقد كان لا بد من الانتقال من نظام بيروقراطي عقيم لا يلبي احتياجات الأفراد، إلى نهج جديد يعتمد على السرعة والجودة والنوعية في التسيير والأداء في الإدارة، وكذلك على تحسين جودة الخدمات العامة. كما كان لهذا النهج الذي يعرف بالإدارة الإلكترونية أثره الإيجابي على فعالية الخدمات العمومية وقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، فضلا عن مطالبهم المتزايدة والمتنوعة مع تطور التكنولوجيا والاتصالات.

ومن خلال مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التقليدية للمرفق العام(**المبحث الأول**)، إضافة إلى أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الحديثة للمرفق العام (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التقليدية التي تحكم سير المرفق العام.

جميع أنواع المرافق لها قواعدها القانونية وقواعدها التنظيمية الخاصة بها والتي تختلف باختلاف نوع المرفق. علاوة على ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هدف الدولة عند إنشاء مثل هذه المرافق هو تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمع. ونظرًا للاستخدام المكثف لهذه البنية التحتية لتقديم خدمات متنوعة مثل الحصول على المستندات الرسمية من البلدية أو الوصول إلى الإنترنت في الشركة، فمن الواضح أن تشغيلها يخضع للقواعد أو المبادئ التي تحكم عملها.

حيث انقسم الفقهاء حول تحديد القوانين التي تحكم جميع الخدمات العامة، بما في ذلك إدارة المرفق العام، وكذلك المبادئ الأساسية لهذا الهيكل الإداري. وقد أيد هذا النهج لويس رولاند، الذي حدد المبادئ الأساسية لتنظيم المرفق العام وأطلق على هذه المبادئ اسم "قوانين رولان". هذه القواعد الثلاث هي: الثبات والتعاون والعدالة. إلا أنه لا يوجد إجماع على بعض المبادئ التي يجب إضافتها، مثل الحياد والعلمانية والمجانية. وفي جميع الأحوال، من الضروري أن تعمل الخدمة بانتظام لتلبية احتياجات الأفراد. خلال القرن العشرين، تبنت الحكومات نهجًا يعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية: استمرارية عمل المرفق العام، والمساواة في الوصول إلى خدمات المرفق العام، فضلاً عن قدرة المرفق العام على التطور والتحسين والتغيير طوال الوقت[1]، وبناءا على ما سبق سنحاول من خلال هذا المبحث أن نبين أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تطوير المبادئ التي تقوم عليها المرافق العامة.

[1] لمين مراد، مداخلة بعنوان أُثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرافق العامة، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام، كلية الحقوق، جامعة مسيلة، يومي 26-27 نوفمبر 2018، ص2.

المطلب الأول: مبدأ المساواة والاستمرارية أمام المرفق العام:

يتم إنشاء وإدارة المرافق العامة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، لذا كان من الضروري أن تقدم خدماتها العامة بمستوى في متناول الجميع، دون تمييز بين الأفراد. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال ضمان حسن سير العمل واستمراره بحيث إذا توقف أحد المرافق عن تأدية مهامه سيترتب عنه لا محالة ضرر بالغ بحقوق الأفراد والمصلحة العامة.

الفرع الأول: مبدأ الاستمرارية:

تعتبر الاستمرارية أحد المبادئ الرئيسية التي تحكم عمل الأشكال المختلفة للهياكل. ويعني أن المرفق يجب أن يستمر في أداء مهامه وتقديم الخدمات دون انقطاع، بغض النظر عن الظروف المحيطة به. وإذا توقفت المرافق العامة عن العمل، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى إلحاق ضرر كبير بالمجتمع وحقوق الأفراد.

والمقصود بهذا المبدأ انه يجب على المرافق العامة أن تعمل بشكل دائم حيث أن الخدمات العامة التي يقدمها المرفق العام لإشباع احتياجات ومتطلبات الأفراد وتحقيق أهدافها، لا يمكن أن تكون بشكل وقتي وعلى نحو متقطع وغير منتظم وإن تمت على هذا نحو فلا يمكن للمرافق العامة أن تحقق هدفها الذي أنشئت من أجله ومن هنا نستشف أهمية هذا المبدأ والتي تنبع من طبيعة المرفق ذاته وما يعول الأفراد المنتفعين على الاستفادة من خدمات المرفق العام وتحقيق أمالهم فلا يمكن للأفراد تحمل أعباء توقف وانقطاع هذه الخدمات العامة[1].وتعود نشأة هذا المبدأ للقضاء الإداري الفرنسي لكي يكفل سير المرفق العام في أداء خدماته دون انقطاع، ونظرا لأهمية هذا المبدأ وضرورة ضمانه

[1]شاهين صهيب ياسر محمد، أونيسي ليندة، أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة خنشلة، المجلد 08، العدد 03، مارس 2021، ص104.

من طرف الدولة أكد عليه المشرع الجزائري بصفة صريحة في التعديل الدستوري من خلال عبارة "الاستمرارية" المادة 27 من التعديل الدستوري 2020[1].

حيث إن نظام الإدارة الالكترونية من شأنه أن يجعل مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واستمرار يتجه في التطبيق إلى الإحكام، حيث لا يتم تعيين وقت محدد لفتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها، وإنما يعمل على مدار الساعة عن طريق البوابات الالكترونية، حيث لا يوقف عمل هذه المكاتب إلا إذا حدث عطب تقني لازم للاستفادة من خدماتها، ولا ريب أن نظام الإدارة الالكترونية سوف يقلل من خطورة إضراب الموظفين[2].

ويعد هذا الأخير من العقبات التي تعيق تحقيق هذا المبدأ على أكمل وجه، وكان للإدارة الالكترونية عظيم التأثير في التخفيف من حدتها[3].

أولا: تنظيم الإضراب: "

يقصد بالإضراب اتفاق بعض العمال أو الموظفين على الامتناع عن القيام بأعمال مدة من الزمن دون التخلي عن وظائفهم نهائيا، وذلك بقصد إظهار سخطهم على بعض أعمال الحكومة أو إرغامها على تحقيق مطالبهم مثل رفع الأجور أو إلغاء قرار معين. ويعتبر الإضراب أخطر ما يهدد قاعدة سير المرافق العامة بانتظام واطراد، ويظهر أثره الخطير على المرافق العامة التي تقدم خدمات حيوية للأفراد. وقد تدخل المشرع في معظم الدول لتنظيم حق الإضراب بالنسبة لبعض الوظائف وتحريمه نهائيا بالنسبة لوظائف معينة يؤدي تعطيلها إلى المساس بمصالح حيوية لا تحتمل التوقف مثل الشرطة، القضاء والدفاع "[4].

---

[1] المادة 27 من التعديل الدستوري 2020، الجريدة الرسمية، رقم 76، المؤرخة في 08 ديسمبر 199.

[2] الحلو ماجد راغب، الحكومة الالكترونية والمرافق العامة، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته أكاديمية شرطة دبي حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات المصرفية، أفريل 2003، ص128.

[3] أونيسي ليندة، المرجع السابق، ص210.

[4] حجاب ياسين، رحماني سناء، مداخلة بعنوان أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق، جامعة مسيلة، يومي 26و27 نوفمبر 2018، ص7.

حيث نص المشرع الجزائري على حق الإضراب وأكده من خلال الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، بحيث نصت المادة 36 منه على: "يمارس الموظف حق الإضراب في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما". أي في ظل القانون 90-02 إلى غاية الآن[1].

وليكون الإضراب قانونيا يجب على الموظف إتباع مجموعة من الإجراءات الإلزامية قبل الشروع فيه نظمها القانون 90-02.

-**استثناء بعض المرافق من الإضراب:** بين الدستور ذلك من خلال منع بعض المرافق من الإضراب من خلال المادة 43 من أحكام قانون 90-02المعدل والمتمم المتعلق بالنزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب وهي حالات ذكرت على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، إضافة إلى المرافق التابعة للدفاع الوطني والخدمات والأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع (المادة 71 فقرة 02 من التعديل الدستوري 2020)[2]. وبالتالي فإن تأثير الإدارة الإلكترونية على نظام سير هذه المرافق يقلل من الحاجة لعدد كبير من الموظفين في هذه المؤسسات العامة وفعلا في بعض الأحيان يكون هناك حاجة للموظفين التقنيين والبرمجيين لإعداد النظام الإلكتروني، وبعد ذلك يمكن أن يكون الحاجة إليهم ضئيلة جدا وبالتالي إن إضراب الموظفين في هذه الحالة له تأثير ضئيل على سير المرفق العام بشكل مستمر[3].

ولا شك أن نظام الإدارة الإلكترونية سوف يقلل من خطورة الإضراب الموظفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية، إذ يمكن للموظف من داخل بيته وفي غير أوقات العمل الرسمية أن يؤدي خدماته للمواطنين عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي

---

[1] المادة 36 من الأمر رقم 06_03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل15 يوليو سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية العدد46.

[2] بوالشعور وفاء، المبادئ التي تحكم المرافق العمومية على ضوء التعديل الدستوري 2020، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 20 أوت 1955، المجلد06، العدد 02، أفريل 2022، ص05.

[3] أونيسي ليندة، المرجع السابق، ص210.

يعمل بها، كما سيعمل على التقليل من التعرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية والذي يتولى الوظيفة دون استيفاء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات والمعلومات التي تزود بها الإدارة الحكومية [1].

ثانيا: تنظيم حق الاستقالة:

الاستقالة هي رغبة الموظف في أن يترك العمل نهائيا، أو هي ترك الموظف وظيفته بإرادته واختياره[2]، كما أنها حق معترف به بموجب المادة 217 من الأمر 03/06 المتعلق بالقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية التي تنص على" الاستقالة حق معترف به للموظف يمارس ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي"[3].

إن ترك الوظيفة يجب ألا يؤدي إلى تعطيل سير المرفق العام، فقد نظم المشرع الاستقالة وذلك بعد نفاذها إلا بعد قبولها من قبل الرئيس الإداري المختص، وممارستها تكون بموجب إجراءات قانونية مضبوطة، منها ضرورة تقديم طلب مكتوب يعبر فيه الموظف عن رغبته في قطع العلاقة الوظيفية يرسل عن طريق السلم الإداري للسلطة المخولة بصلاحية التعيين ويبقى المعني في منصبه إلى غاية صدور القرار ومتى قبلت الاستقالة لا مجال للتراجع عنها والقرار يتم اتخاذه وفقا لأجل محدد (الأمر 03/06)[4].

وتسعى دوما الجهات الإدارية بدورها إلى منع إجراء خطوات قد تربك النظام الإداري وتعجزه عن أداء وظائفه ومهامه ولكن الانتقال لتطبيق نظام الإدارة الالكترونية في المرفق العام أدى إلى جعل استقالة الموظفين قليلة الأثر لأن هذه الخدمات تقدم بصورة غير مباشرة أي دون وجود اتصال مباشر بين الموظف والأفراد[5].

---

[1]حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص73.

[2]كنعان نواف، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص318.

[3]المادة 217 من الامر رقم 06_03 السابق الذكر,

[4]بولشعور وفاء، المرجع السابق، ص7.

[5]أونيسي ليندة، المرجع السابق، ص211.

ثالثا: الموظف الفعلي:

المشرع الجزائري لم يعرف الموظف العمومي كباقي التشريعات وإنما تطرق إليه مرة واحدة في المادة 128 من الأمر 24 المؤرخ في 1967/1/18 والمتمم والمتضمن قانون البلدية والذي تم إلغاؤه بموجب القانون90-08 المتعلق بالبلدية والتي نصت "كل شخص غير القابض البلدي يتدخل بدون إذن قانوني في إدارة نفوذ البلدية يعتبر بهذه الإدارة محاسبا"[1].

ويقصد بمصطلح الموظف الفعلي أنه شخص يزاول أعمال وظيفة عامة بغير أن يعين في تلك الوظيفة بشكل قانوني أو بطريقة أخرى هو الشخص الذي عين تعيينا معيبا أو لم يصدر بتعيينه قرارا إطلاقا[2].

رابعا: نظرية الظروف الطارئة:

تعتبر هذه النظرية من إنشاء مجلس الدولة الفرنسي، وذلك أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى في قضية شركة غاز مدينة بوردو[3]. بحيث إذا حدثت ظروف طارئة غير متوقعة ألزم المتعاقد مع الإدارة بتعويض الطرف الذي تضرر بشكل عادل لضمان استمرارية تقديم الخدمات العامة للجمهور، وبالتالي فإن قيام الظروف الطارئة في ظل نظام الإدارة الإلكترونية في المرفق العام لن تؤثر بشكل كبير على سير عمل المرفق الإلكتروني على عكس النظام الإداري التقليدي وذلك يرجع لوجود مراكز رئيسية للمعلومات المحوسبة وفي حال تعطل النظام الالكتروني في منطقة ما بالدولة يمكن تداركه.

---

[1] القانون رقم 90-08 مؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد 15 الصادر في 11 أفريل 1990 الملغى.

[2] اونيسي ليندة، المرجع السابق، ص211.

[3] بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص346.

الفرع الثاني: مبدأ مساواة المنتفعين أمام المرفق العام.

يعتبر عامل من عوامل الخدمة العمومية ككل ويعد من أحد ضمانات الديمقراطية الإدارية ومضمون هذا المبدأ أن يحصل جميع المواطنين على الخدمة العمومية متى توافرت فيهم الشروط القانونية أو التنظيمية دون استثناء وبصورة عادلة[1].

بالإضافة إلى أن هذا المبدأ يعتمد على أساس التزام الجهات القائمة على إدارة المرفق بتقديم الخدمات للجمهور الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة منها بدون تمييز وبطريقة عادلة حيث يهدف إلى ضمان توفير الخدمات العامة للجميع بغض النظر عن الاختلافات الشخصية ودون استثناء وبصورة عادلة[2].

ومما لا شك فيه أن نظام الإدارة الإلكترونية يؤكد ويدعم مبدأ المساواة، وذلك بصورة كبيرة جدا، وذلك لأن تقديم الخدمة يتم آليا أو الكترونيا، فلا توجد علاقة مباشرة، وهذا يعني عدم وجود تمييز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمة،فكل من يستطيع التعامل مع الحاسب الآلي يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة[3].

فمن خلال قنوات الاتصال الإلكترونية يتلاشى عنصر التمييز بين المواطنين الذي تبنّته الدولة في مجال العمران تطبيقا لمبدأ المساواة تم إنشاء نظام البطاقية الوطنية للقضاء على المحسوبية وتحقيق المساواة حيث إن هناك فئة من استفادت من امتيازات الدولة أكثر من مرة، في حين أن فئة أخرى لم تستفد شيئا[4].

---

[1]بوبريمة عادل، مداخلة دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية للمرفق العام "مرفق العدالة نموذجا"، تخصص قانون خاص، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، بدون مكان نشر او تاريخ نشر، منشورة على الرابط:
https://dspace.univ-msila.dz/communities/0c7433b8-a05c-4669-a111-5fbbc5eaf80f

[2]بهاز جيلالي، بن عطاالله سارة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية والمرفق العام، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 196.

[3]مناصر شهرزاد، أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ التي تحكم المرافق العامة، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد 16، العدد02، 2019، ص119.

[4]بوخميس سهيلة، عصرنة الإدارة العمرانية في الجزائر، البطاقية الوطنية لقرارات التعمير والمخالفات المتعلقة بها نموذجا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة قالمة، العدد 07، 2018، ص312.

والتأثير الأهم للإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة هو ما تتضمنه القواعد التنظيمية في عدم التفرقة بين العملاء وتحديد رسوم الاستخدام التي يتطلبها إنشاء بوابة إلكترونية، وتوحيد الإجراءات أمام المرافق العامة فجميع المتعاملين متساويين للحصول على هذه الخدمات المرفقية[1]. وهذه الصعوبات يمكن حلها والتغلب على معظمها من خلال الإدارة الإلكترونية حيث أن أداء الخدمات بالطريق الالكتروني تقل تكلفته كثيرا عن الأداء التقليدي أو اليدوي[2]. من فوائد التعامل الإلكتروني مع المرفق العام:

أولا: تحقيق حياد المرفق العام إلكترونيا:

مبدأ حياد المرفق العام مبدأ هام يحظى بالاحترام في العديد من الدول يهدف إلى ضمان أن يتم التعامل مع الجميع بنفس الطريقة وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العلاقات الشخصية وبدوره سيؤدي إلى التغلب على البيروقراطية وظاهرة الفساد الإداري والمحسوبية التي أدت إلى انهيار الإدارة العمومية او المرفق العام[3].

ثانيا: مساعدة الدولة على كفالة المساواة:

يجب على الدولة دعم الفقراء الذين لا يملكون جهاز الحاسوب أو لا يمكنهم استخدامه، يمكن توفير أكشاك أو مراكز ثقافية في المناطق السكنية التي تتوفر فيها خدمات الانترنت وأجهزة الحاسوب هذا سيسمح للأشخاص بالاستفادة من الخدمات المرفقية والوصول إليها بسهولة ويمكن أن تكون هذه المراكز مجهزة بأحدث التقنيات لضمان توفير الوصول العادل والمتساوي للجميع[4].

---

[1] حماد مختار، المرجع السابق، ص75.

[2] سقني فاكية، أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ التي تحكم سير المرفق العام، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، العدد02، مارس2020، ص282.

[3] جعيجع عقيلة، بن سنوسي فطيمة، مبدأ المساواة أمام المرفق العام، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، المجلد15، العدد01، 2022، ص205.

[4] المرجع نفسه، ص206.

المطلب الثاني: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ قابلية التغيير والتعديل

تفرض الوسائل الالكترونية الحديثة على الأفراد والادارات مواكبة علوم العصرية تقنياته، حيث لم يعد مقبولا ممن يرى أن يحظى بمكانة مرموقة في العلم أن يتخلف عن ركب المعرفة التكنولوجية، وهو أمر يبين أثر الادارة الالكترونية في التطابق مع هذا المبدأ.

الفرع الأول: مبدا قابلية نظام المرفق العام للتغيير والتعديل

ويقصد بهذا المبدأ أن الادارة تتدخل في أي وقت لتعديل أو تغيير القواعد التي تحكم المرافق العامة، لتحقيق المصلحة العامة على أحسن وجه، فالإدارة تعمل في تنظيمها للمرافق العامة على الوصول الى تقديم خدماتها بأكبر كفاءة ممكنة في ظل الظروف القائمة، فاذا تغيرت هذه الظروف كان للإدارة كان قصد تحقيق المصلحة العامة اجراء تعديلات في تنظيمه وما يتماشى مع الظروف الجديدة[1].

يقتضي هذا المبدأ أن تتطور الخدمة العمومية بتطور المجتمع لمواكبة العصر، ومن ثم فمن الضروري أن تقدم الخدمة بكفاءة، وأن يساير تقدمها تطور حاجات المواطن على اعتبار أن هذه الحاجات تتغير وتتطور مع الزمن خاصة وأن المحيط بجميع مجالاته يتميز بالتغير وعدم الثبات.

فمن المعروف أن السلطة التي أنشأت المرفق هي التي تضع القواعد المنظمة لسيره حسب ما تقتضيه المصلحة العامة وحسن آداء الخدمة أو المنفعة التي يؤديها المرفق للجمهور، فاذا ما استبان لها عدم صلاحية هذه القواعد مع المنفعة العامة وأن التنظيم السابق للمرفق لم يعد يتلاءم مع أداء الخدمة، وأن هناك تنظيم آخر يكفل أداءا حسنا للخدمة وعلى درجة أفضل للجمهور، كان لها أن تلجأ الى تغيير النظم والأساليب المتبعة في ادارة المرفق وأن تستبدل النظام القديم بنظام آخر جديد ملائم[2].

---

[1] محمد نبراس جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 83.

[2] ابراهيم عبد العزيز بن شيحة، الوسيط في مبادئ وأحكام القانون الاداري، ص 759.

و حق الادارة في تعديل القواعد الضابطة لسير المرافق العامة أمر تقديري تمارسه بما لها من سلطة التقدير وعليها أن تراعي في ذلك المصلحة العامة.

وقد تم تكريس هذا المبدأ من طرف المشرع الجزائري من خلال عدة نصوص قانونية:

– المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 1988/07/04 والذي ينظم العلاقات بين الادارة والمواطن، حيث جاء في نص المادة 06 منه على أنه " تسهر الادارة دوما على تكيف مهامها وهياكلها مع احتياجات المواطنين، ويجب أن تضع تحت تصرف المواطن خدمة جيدة"، كما نصت المادة 3/21 منه على أنه " ... يجب عليها أن تطور أي اجراء ضروري لتتلاءم دوما مع التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير "[1].

– المرسوم التنفيذي رقم 188/90 المؤرخ في 1990/06/23 يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الوزارات، حيت نصت المادة 8/2 منه على أنه " ... تسهر على تحسين نوعية خدمات المرافق العامة وتحسين العلاقة بين الادارة والمواطن"[2].

الفرع الثاني: الادارة الالكترونية ومبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل

من حق الادارات القائمة على سير المرافق العامة أن تطلب من أشخاص القانون الخاص المتعاقدة معها لأداء عمل حكومي لها، أن تستخدم أحدث الوسائل العلمية والابتكارات التكنولوجية في تحسين خدمات المرافق، لأن مبدأ قابلية التغيير والتعديل يشمل جميع انواع المرافق العامة، أيا كانت طريقة ادارتها، وخصوصا تلك التي تدار بطريقة الامتياز، وهذه المرافق وان كانت تدار من قبل المشرف عليها فإنها تبقى خاضعة الى اشراف الادارة العامة، من أجل تحقيق المصلحة العامة المنوطة بالمرفق العام[3]

---

[1] المرسوم رقم 131/88، المؤرخ في 04 يونيو 1988، ينظم العلاقات بين الادارة والمواطن، الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 جويلية 1988 ص 1014 .

[2] المرسوم رقم 188/90 المؤرخ في 23 يونيو 1990 يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الادارة، الجريدة الرسمية، العدد 26، المؤرخة في 5 ذو الحجة 1410 ص 851 .

[3] محمد نبراس جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 91.

وكما نرى أن التطورات التقنية الحاصلة والابتكارات العلمية اليوم تفرض نفسها بشكل واضح، وذلك في ظل الطفرة العلمية التي تعيشها البشرية، وهي ثورة من المعلومات التي لم تدع مجالا الا وتغلغلت فيه وغيرته نحو الأحسن، وحسنت آداءه، واختصرت الزمن وقلصت المسافات.

وتطبيقا لمبدأ تكيف المرفق مع الظروف الجديدة، أو قابلية نظامه للتعديل والتغيير، فان في امكان الادارة التغيير في الطبيعة القانونية للمرفق، بمعنى أن الادارة تعدل تنظيم المرفق العام في أي وقت، وبجميع الوسائل، لكي يتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي، مراعية في ذلك تغير الظروف والتجارب مع تقنيات الادارة الحديثة، وذلك لمواكبة العصر مما يسمح بأداء خدماتها بيسر وسهولة وكفاءة في آن واحد، فلا يمكن لأحد أن يعترض على ذلك، سواء من المنتفعين بالمرفق أم الموظفين[1].

وليس من المعقول أن تقف السلطة العامة في الدول موقفا سلبيا كموقف المتفرج أمام نظام الادارة الالكترونية الذي بدأ يغزو مختلف المرافق العامة في العالم المتقدم، ليحقق للناس مزيدا من الخدمات المرفقية المحسنة بطريقة أيسر وأدق، ويضمن للإدارة نفسها مزيدا من الكفاءة في الانجاز والاقتصاد في النفقات، وان تشغيل المرافق العامة ينبغي أن يكون صحاحا، من الناحية القانونية بتوافقه مع قواعد القانون، ومن الناحية التقنية، بتوافقه مع قواعد التكنولوجيا المتاحة، ومواكبته لتطبيقات العالم الحديث[2].

ويعد مبدأ قابلية النظام للتغيير والتعديل من أهم المبادئ لكي تنتقل الدولة من نظام الادارة التقليدي الى نظام الادارة الالكترونية، لأن هذا التحول هو الذي يحقق تنمية وتحسين المرافق العامة، وتدعيمها بالأجهزة الالكترونية الحديثة، وتأهيل موظفيها، ولا يتأثر ذلك بطريقة الادارة المتبعة لسير المرفق العام، لأن استخدام جهاز الكمبيوتر في تقديم الخدمات بطريقة رقمية، هو نوع من تحسين الأداء واستبدال وسائل قديمة بوسائل حديثة بما يتماشى

---

[1] محمد نبراس جاسم الاحبابي، المرجع السابق ، ص 92.

[2] المرجع نفسه، ص 92.

والمستجدات، في عصر تسارعت فيه الأحداث وتنامت فيه الأجهزة، ولم يعد للإدارة سبيل سوى الالتحاق بهذا الزمن، والاستجابة لمتطلباته، حتى تواكب العصر[1].

ومع هذا التحول الى النظام الالكتروني وجب المحافظة على حقوق المستفيدين من المرافق العامة والمنتفعين بها، فاحتمال الضرر والانتقاص وارد، وذلك لانخفاض درجة الوعي بهذا النظام، ويقل عدد المستخدمين للحاسوب وشبكة المعلومات، مما يلقي على عاتق السلطات المعنية التزاما بمواجهة وحل هذه المشكلة، لإقامة المساواة بين الناس في الانتفاع بخدمات المرافق العامة الالكترونية[2].

وعليه يجب على اي مرفق عام أن يواكب التغيرات والمستجدات الحديثة، لكي يستطيع تقديم خدماته على الوجه الأمثل، والتي منها استخدام التقنيات الحديثة التي تتجاوب مع اتساع الخدمات، وازدياد حاجات المواطنين، فالإدارة الالكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ قابلية نظام المرافق العامة للتغير، بدون أن يملك الموظفون أن يحتجوا بقاعدة استقرار المراكز القانونية.

[1] محمد نبراس جاسم الاحبابي، المرجع السابق، ص 93.

[2] ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص407.

المبحث الثاني: تأثير الإدارة الالكترونية على المبادئ الحديثة للمرفق العام

أحدث التعديل الدستوري لسنة 2020 نقلة نوعية في مجال القانون الإداري وخاصة ما يتعلق بتعزيز مبادئ تسيير المرفق العام، حيث عزز هذا التعديل الدستوري المبادئ الأساسية التقليدية لسير المرفق العام كمبدأ المساواة ومبدأ الاستمرارية ومبدأ التكيف، وضمان الحد الأدنى من الخدمات العمومية عند الضرورة، كما استحدث قواعد جديدة تتعلق بالمبادئ الحديثة لسير المرفق العام، والمتمثلة أساسا في الجودة والنوعية في تقديم الخدمات، وكذا الحياد والشفافية في تسيير المرفق العام، والتي أسهمت بشدة في تحسين الخدمات العمومية وحوكمة المرفق العام ولمعالجة الموضوع سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ الجودة والنوعية كمطلب أول ثم تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ الشفافية والحياد كمطلب ثاني.

المطلب الأول: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ الجودة والنوعية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم مبدأ الجودة والنوعية كفرع أول وتأثير الإدارة الالكترونية على هذا المبدأ كفرع ثاني.

الفرع الأول: مفهوم مبدأ الجودة والنوعية

نتيجة للتطور المستمر للمرافق العامة، فرضت الضرورة خضوع الخدمة المقدمة من طرف المرافق العمومية لمراقبة النوعية وضرورة تحسينها، لمقتضيات المصلحة العامة، لتمكين كل المرتفقين من الاستفادة من الخدمة بنفس الجودة وفي نفس الظروف، وللتطرق إلى تعريف الجودة لابد من الإشارة إلى مجموعة من المفاهيم.

فيعرف من الناحية الإدارية والاقتصادية أنه بمثابة بوابة العمليات الاستثمارية لتحقيق المنافسة الحرة والجيدة، وهي تلك العملية التي تضمن جودة العمل ونوعية الخدمة، وحتى

جودة المعلومات والتشغيل، كما تتضمن جودة النظام والموارد البشرية القائمة عليها للوصول للأهداف المنشودة[1].

أما الفقه القانوني فلم يدرج تعريفا صريحا ومحددا لمبدأ الجودة والنوعية وإنما جاء في سياق علم إدارة الأعمال والإدارة العامة، حيث نصت المادة 65 فقرة 1 من التعديل الدستوري لسنة2020 على أن: "الحق في التربية والتعليم مضمونان، وتسهر الدولة باستمرار على تحسين جودتهما"[2].

كما نصت المادة 112 فقرة أخيرة منه بقولها: " يسهر الوزير الأول على حسن سير الإدارة العمومية والمرافق العمومية"، مما يؤكد على اتجاه المؤسس الدستوري نحو فرض نوعية الأداء وجودة الخدمات على المرافق العمومية لضمان السير الحسن للمصالح العامة[3].

ويقصد بمبدأ الجودة حق المنتفع بخدمات المرفق العام في الحصول على خدمة بأفضل نوعية وبأقل التكاليف والشروط، بما يفرض تخلي المرافق العامة عن المنطق الكمي والاستجابة للنوعية، حيث أصبح المرتفق يطالب بخدمة معظم ان الجودة، وبالتالي تغير النظرة للخدمة التي تقدمها الدولة منهبة أو منحة تقدمها، إلى حق ينتزع بشروط خاصة[4].

من غايات هذا المبدأ انه يسعى إلى تحقيق رضا المستهلك وإعطاء صلاحيات أعلى للموظفين، إذ يستطيعون اتخاذ قرارات دون تعقيدات لتحقيق عوائد أفضل، فضلا عن تخفيض الكلفة ويقوم نظام الجودة على نظام شامل لايقتصر على مستوى معين بل يبدأ من

---

[1] صابرة سرايش، العربي مسهل، المبادئ الحديثة في المرفق العام، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر، 2021، ص 67.

[2] الدستور الجزائري الصادر بتاريخ 8ديسمبر1996 ، بالجريدة الرسمية العدد76 ، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم / 20 442المؤرخ في 30 ديسمبر2020 ، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82، ص 16.

[3] الدستور الجزائري الصادر بتاريخ 8ديسمبر1996 ، بالجريدة الرسمية العدد76 ، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم / 20 442المؤرخ في 30 ديسمبر2020 ، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82، ص 27.

[4] نادية ضريفي، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية حالة عقود الامتياز، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011، ص234 .

مستوياتها الأدنى ويهدف أساسا إلى التحسين المستمر للعمليات والخدمات من أجل تحقيق رضا المستفيد[1].

والمعيار الأساسي لتحديد الجودة هو المستفيد من خدمة المرفق العام، فهو القاضي الوحيد الذي يحكم على جودتها، حيث يعني مفهوم الجودة النتيجة التي يلمسها المنتفعون من الخدمة عن طريق سرعة تلبيتها مع التركيز على مواصفاتها، وهي تلك العملية التي تتضمن جودة العمل والخدمة وحتى جودة المعلومات والتشغيل، كما تتضمن جودة النظام والموارد البشرية القائمة عليها للوصول للأهداف المبتغاة[2].

إن الجودة بالمفاهيم الإدارية الحديثة هي معيار أو مجموعة متطلبات، تتطلب جهدا متواصلا من أجل التطوير والتحسين المستمر في الأداء لتحقيق رغبات العملاء وتوقعاتهم، فهي معيار لقياس درجة أداء الأعمال في الوقت المحدد، وبالكيفية التي تتلاءم تتفق مع احتياجات ورغبات العميل وتوقعاته ومدى رضاه، عن طريق أداء الأعمال وتقديم الخدمات والمنتجات[3].

الفرع الثاني: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ الجودة والنوعية

إن تطبيق الإدارة الالكترونية معناه الاتجاه نحو تقديم خدمات عامة جديدة وجيدة للمواطن عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما ولد حقوق جديدة كالحق في المعلومة، والأمن الشبكي، ومشاكل جديدة لحماية المعلومات الشخصية، والحياة الخاصة[4].

لتقييم الجودة في مجال الخدمات العمومية أوجد الباحثون خمس أبعاد أساسية أطلق عليها اختصار اسم (Rater) يتم الاستناد إليها، وتقديم المرافق العامة للخدمات العمومية بالصيغة الالكترونية من شأنه أن يحقق آثار ايجابية وملموسة على هذه الأبعاد :

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، أصول الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1998، ص 52.

[2] خادم حمزة، المبادئ الحديثة لحوكمة سير المرفق العام في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 03، جامعة سعيدة، الجزائر، 2023، ص 179.

[3] المرجع نفسه، ص 180.

[4] فاكية سقني، المرجع السابق، ص 284.

أولا: الاعتمادية (Reliabiliry):

تعرف الاعتمادية بأنها القدرة على أداء ما تم تحديده مسبقا بشكل موثوق ودقيق، ويعتبر هذا البعد ذا أهمية كبيرة في تحديد جودة الخدمة عند المستفيدين منها لأنه يتعلق بدرجة الاعتماد على مقدم الخدمة ودقة انجازه لها أي التقديم حسب الوعد وحسب ما تم الاتفاق عليه، وهو ما تحققه أنظمة المعلومات التي توفرها الإدارة الالكترونية[1].

ثانيا: الضمان (Assurance):

أو ما يعرف بالتأكيد، وهذا ما يجب أن تتصف به الخدمة من خصائص ومميزات لتوليد الثقة والاطمئنان لدى طالبيها والمستفيدين منها، وهذا ما يوفره النظام الالكتروني، باعتماده على بيانات دقيقة وموثوقة بالإضافة إلى ضمان التوازن بين خصوصية المواطن وشفافية المعلومات[2].

ثالثا: الملموسية (Tangibility):

تتمثل الجوانب المتعلقة بملموسية الخدمة في التجهيزات والتسهيلات اللازمة لتقديمها، وهذه الجوانب تشكل ما يسمى "التصور المادي للخدمة"، الذي تفتقده في الغالب للمرافق العمومية في ظل الإدارة التقليدية، بينما تعمل الإدارة الالكترونية على توفير هذه الأبعاد، وتؤثر على نوعية الخدمة المقدمة بترقيتها وتطويرها، فيزيد من رضا المستفيد منها[3].

رابعا: التفاعل (Emparthy): من الأهداف الأساسية لمشروع الحكومة الالكترونية تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة، من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية وتقليص دور العلاقات الشخصية في تقديم الخدمة التي تقدم من خلال المواقع الالكترونية، بتخزين المعلومات في أنظمة حواسيب مبرمجة مسبقا لمعالجة الطلبات والرد عليها، فيصبح

---

[1] مريم زان، دور الحكومة الالكترونية في عصرنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها، مجلو البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، جامعة البليدة، الجزائر، ص 56.

[2] عبد اللطيف باري، الحكومة الالكترونية بين فرص النجاح ومعوقات التطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 174.

[3] مريم زان، المرجع السابق، ص 57.

التعامل بين العميل وجهاز الحاسوب بدل الموظف الذي أصبح بعيدا عن العملية الإجرائية المباشرة، وهذا ما ساهم في تحسين الانطباع عن خدمات المرافق العمومية[1].

خامسا: الاستجابة (Responsiveness): تشير الاستجابة إلى القدرة على التعامل الفعال مع متطلبات مستخدمي المرافق العمومية وتلبية احتياجاتهم المستعجلة والتعامل معها في حينها، وهذا جوهر الخدمة الالكترونية التي توفر مرونة عالية في إجراءات تقديم الخدمة، والعمل على مدار الساعة، وتقريب المسافات، لتوفرها في المنازل، العمل، المدارس، المكتبات وغيرها، ليتمكن المواطن من التواصل وطلب خدمات المرفق في أي وقت وفي أي مكان[2].

ساهمت الإدارة الالكترونية بشكل كبير في ترقية وتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف المرافق العمومية، ويعود السبب لمميزاتها الأساسية، والتي لا توفرها الإدارة التقليدية التي لا يتسع وقت دوامها الرسمي لاستقبال المنتفعين إلا في عدد محدود من الساعات على مدى أيام محددة، في حين تتميز الخدمة بالإدارة الالكترونية بالتفاعل السريع، إذ يمكنها استقبال آلاف الطلبات أو الرسائل، والرد عليها جميعها بسرعة فائقة وفي آن واحد[3].

المطلب الثاني: أثر الإدارة الالكترونية على شفافية المرفق العام

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم شفافية المرفق العام كفرع أول، وأثر الإدارة الالكترونية على مبدأ الشفافية كفرع ثاني.

الفرع الأول: مفهوم مبدأ شفافية المرفق العام

تعرف الشفافية لغة أنها نقيض السرية، وتعني الوضوح في مختلف أشكال وأنماط العمليات الإدارية، حيث تعكس ما يدور داخل المرافق والمؤسسات من حقائق ومعلومات

---

[1] مريم زان، المرجع السابق، ص 57.

[2] رشيد سعيدلني، استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 10، الجزائر، 2013، ص 11.

[3] مريم زان، المرجع السابق، ص 57.

متاحة للبحث والمساءلة والنقاش، بهدف تحسين المستوى الخدماتي، لتحقيق الأهداف المنشودة[1].

أما اصطلاحا فهناك من عرفها على أنها وسيلة لمراقبة الخدمات المؤدات بواسطة المرفق العام، بغية التأكد من مراعاة مصالح المنتفعين والمستهلكين

هي الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والاستراتيجيات، وعرضها على الجهات المختصة بمراقبة الأداء، إلي خضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة، فهي ببساطة توفير المعلومات اللازمة بوضوح وتداولها عبر جميع وسائل الإعلام بطريقة مكشوفة وعلنية[2].

هي الطريقة النزيهة في عمل الإجراءات التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط، أي ما يمكن رؤيته بوضوح بدون تغطية أو تمويه أو تظليل، والشفافية تعني العمل بصراحة وصدق وبطريقة مكشوفة بين أصحاب المصلحة، وهذا يساعد المؤسسة في بناء الثقة بين المتعاملين بها، لتحقيق الأداء الأفضل والمميز[3].

جميع هذه التعريفات تدعو إلى جوهر واحد للشفافية يرتبط بأربعة كلمات: المصداقية، الإفصاح، الوضوح، والمشاركة، فالشفافية تتضمن تبسيط الإجراءات، ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع، وتوفير مناخ تسوده الثقة، وتمكين المعنيين في الخدمة المقدمة من تحمل مسؤولياتهم في إدارة المؤسسة[4].

وعليه إن الشفافية تنطوي على حرية تدفق المعلومات ودرجة مصداقيتها، حيث تكون المؤسسات والعمليات في متناول المعنيين بها، فالأنظمة ذات الشفافية تمتلك إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار، وقنوات اتصال مفتوحة، وبهذا يمكن أن يكون في تطبيق

---

[1]أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 65,

[2]كريمة عزيزي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية الإدارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2021، ص 10.

[3]المرجع نفسه، ص 11.

[4]أحمد فتحي أبو كريم، المرجع السابق، ص 65.

الممارسات الإدارية الدالة على الشفافية حلل للمشكلات التي تواجه المرافق العامة التي ت قوم على المبادئ التقليدية، لأنها تعمل على تحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة[1].

وبالنظر للأهمية البالغة التي يكتسيها مبدأ الشفافية وذلك للدور الذي لعبه في تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، واسترجاع الثقة بين الطرفين، وتحسين جودة وفعالية الأداء، فقد بدأ المشرع الجزائري بنص نصوص قانونية لإرساء الشفافية في مختلف المرافق العامة، فجعل من أسلوب طلب العروض قاعدة عامة في حق المشاركة لكل العارضين بما يحتويه من شفافية الصفقة ونزاهتها والحد من مظاهر الفساد وتبديد الأموال، فقد نصت المادة 39 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 على "تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء طلب العروض الذي يشكل القاعدة العامة أو وفق إجراء التراضي"[2].

كما نصت المادة 109 من القانون 05-12على ما يلي "يجب على صاحب الامتياز تقديم تقرير سنوي للسلطة المانحة للامتياز يسمح بمراقبة شروط تنفيذ الخدمة العمومية وتقييمها[3].

أصبحت الشفافية اليوم من المفاهيم الحديثة، ومطلبا ضروريا في المؤسسات كونها عنصر أساسي لبناء الثقة في مختلف المعاملات أي بين أطرافها، وأداة لمحاربة ظاهرة الفساد الإداري، من خلال الرقابة المفروضة على أعمال الإدارة[4]، فقد تجلت أهميتها في:

- إزالة الغموض في أعمال الإدارة وإيضاح المعلومات التي يحتاجها كل من الموظف والمستفيد.

---

[1] فاكية سقني، المرجع السابق، ص 286.

[2] المادة 39، المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، الصادرة في 20 سبتمبر 2015.

[3] المادة 109، القانون 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 60، بتاريخ 04 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم,

[4] كريمة عزيزي، المرجع السابق، ص 11.

- تعد الشفافية من أهم عناصر نجاح التنمية في الدولة، لأن إتاحة الفرصة للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات تؤدي إلى زيادة وعيهم ومعرفتهم للخيارات المتاحة.
- تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد.
- تظهر الشفافية مصداقية الإدارة أمام الحكومة والرأي العام.
- تحقيق المصلحة العامة ومحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله.
- تعزيز الرقابة الذاتية حيث يتمتع الموظف باستقلالية أكثر قيامه بواجباته الوظيفية.

الفرع الثاني: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ الشفافية للمرفق العام

في السابق ومع الإدارة التقليدية كانت علاقة الإدارة بالمواطن تمتاز بكثرة الوثائق والأوراق، وتقديم الخدمة من طرف المرافق العام لم يكن حق وإنما بدافع مصلحة شخصية ومنح الخدمة الإدارية للأقوى مع إلغاء مبدأ العمومية، فظهرت البيروقراطية بشكل واضح وصريح، لذلك كان لابد من وجود حل بديل من أجل تحقيق المصداقية والذي تمثل في الإدارة الالكترونية والتي ساهمت في تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية من خلال إلغاء الاتصال المباشر بين الموظف والمستخدم، واستبدال المعاملات الورقية بأخرى الكترونية[1].

يساهم نظام الإدارة الالكترونية في تحقيق الشفافية إذ من خلالها يمكن لأي متعامل أن يطلع على كل ما يتعلق بمعاملاته بوضوح ودون إخفاء أو غموض، حتى انه يمكن أن يعلم بموقع معاملاته والمرحلة التي وصلت إليها، وهذا من شأنه تحقيق الشفافية الكاملة لجهة الإدارة، وذلك من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية للأفراد والمؤسسات في الاطلاع على كافة المعلومات والإجراءات والمساواة بين المواطنين في الولوج إلى المواقع وإتمام المعاملات بكل شفافية في ظل الإدارة الالكترونية[2].

---

[1] كريمة عزيزي، المرجع السابق، ص 14.

[2] راضية سنقوقة، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، ص 595.

باعتماد المرافق العامة على الخدمات الالكترونية يتحقق مبدأ الشفافية من خلال العناصر التالية:

- تسهيل وتسريع الاتصال بين طالب الخدمة ومقدمها.
- انخفاض عدد الوثائق الورقية المتبادلة وتوفير الوقت.
- توفيركم هائل من البيانات والمعلومات الحكومية بأقل وقت وتكلفة ممكنة وبأعلى كفاءة.
- إتاحة فرص المساءلة والمراجعة مما يقلل من فرص الفساد.
- سرعة وديمومة استقبال طلبات الخدمة والرد عليها على مدار اليوم وطيلة أيام الأسبوع.
- تحقيق العدالة والمساواة في تقديم الخدمة.
- تسهيل الوصول إلى الخدمة من خلال شبكات الانترانت، وبالتالي تقديم الخدمة في أي زمان ومكان.

وبالتالي فالإدارة الالكترونية تحقق إمكانية الاتصال والتنسيق والتنظيم بين مختلف الإدارات بكل شفافية من أجل حسن التخطيط وسرعة اتخاذ القرارات[1].

إن نظام الإدارة الالكترونية يتطلب في حد ذاته قواعد وإجراءات قياسية تكون واضحة ومحددة وقابلة للتدوين في الحاسوب، فهناك إمكانية أكبر للكشف عن الأعمال الخاطئة والمسائلة عنها بكل شفافية، وهذا ما يقلل من الأعمال غير مشروعة، فهو بمثابة رادع للقيام بأعمال الفساد، ما أدى بكثير من الحكومات فتح خطوط مباشر لتقديم خدماتها للمواطن بمقومات تعزز وتضمن الشفافية في إيصال المعلومات وتلقى الطلبات، والرد عليها[2].

تعمل الإدارة الالكترونية على إرساء قواعد الشفافية وتوفير المعلومات بسهولة، وهذا أمر يؤدي إلى تعزيز روح الديمقراطية الإدارية، ويساهم في تطوير العلاقة بين سلطات الدولة وإدارتها العامة، وتعمل الشفافية في ظل الأنظمة المعلوماتية على تجاوز المفاهيم

---

[1] راضية سنقوقة، المرجع السابق ، ص 596.

[2] المرجع نفسه، ص 596.

القديمة التي تنطلق من قاعدة أن كل معلومة سرية ما لم يشر إليها بغير ذلك وأن الملفات والوثائق الإدارية تعد مملوكة للإدارة ملكية خاصة، ومن ثم لا يجوز لأحد الاطلاع عليها[1].

[1] عبد الرزاق داود الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، مصر، 2007، ص 221

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم وكخلاصة للفصل الثاني، يمكن القول أن تأثير نظام الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام، ساهم بشكل كبير وفعال في تطوير أداءه والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، إذ أثرت الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام التقليدية منها: مبدأ المساواة، ومبدأ الاستمرارية ومبدأ قابلية التغيير كما أثرت كذلك على المبادئ الحديثة للمرفق العام، كمبدأ الجودة والشفافية وبالتالي تحسين خدماتها للمواطنين من خلال تقليل التكاليف والزمن المستغرق في الاجراءات الادارية.

خاتمة

في ختام ما تم عرضه سابقا، يمكننا القول بأن الإدارة الإلكترونية لها أثر كبير عل مبادئ المرفق العام، كونها تحسن الفاعلية والكفاءة، وتوفر الوقت والجهد، وتعزز الشفافية والمشاركة، إضافة أنها تعتبر نقطة انعطاف ومرحلة حاسمة نتيجة ما أحدثته من تغيرات جذرية في العمل الإداري وتعتبر أسلوب مستحدث ومعاصر للارتقاء والنهوض بخدمات المرافق العامة.

كما أن كونها نظام متكامل ومساحة رقمية لتقديم الخدمات والأعمال الإلكترونية تهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات الحكومية وتلبية احتياجات المواطنين بشكل حديث وتحقيق الإصلاح الإداري وتعزيز ثقة المتعاملين بالخدمات العامة وتحسين صورتها وتمكين الناس من الولوج إلى عالم الاتصال الافتراضي والمشاركة عبر شبكات الانترنت الإلكترونية ومكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية:

– تمثل الإدارة الإلكترونية خطوة هامة في تحسين الخدمات العامة وتمكين التواصل الافتراضي بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

– تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على المرفق العام له فوائد عديدة، فهو يدعم أداء المرفق العام ويساهم في تحسين تقديم الخدمات للمواطنين، أيضا يركز على تحقيق النفع العام وإشباع الحاجات العامة، وهو هدف مشترك مع الإدارة الإلكترونية.

– إن الإدارة الإلكترونية تعزز مبدأ سير المرفق العام بشكل مستمر، حيث يمكن للأفراد الآن الحصول على الخدمات المرفقية في أي وقت وعلى مدار اليوم عبر شبكة المعلومات، مما يقلل من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية ويوفر الوقت والجهد والمال.

– تحقيق مبدأ المساواة في ظل الإدارة الإلكترونية، فالمرفق الإلكتروني يضمن حيادية في تقديم الخدمات، ولا يوجد أي تمييز بين الأفراد المتقدمين، يتم تطبيق نفس الإجراءات والمعايير على الجميع، مما يضمن المساواة والعدالة في الوصول إلى الخدمات المرفقية.

– إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات يعكس مرونة المرفق العام وقدرته على مواكبة التطورات والتغييرات المستمرة وهذا يخدم المصلحة العامة بشكل كبير.

– رقمنة الإدارة تساهم في تقليل تأثير الإضرابات على تقديم الخدمات المرفقية، بفضل التحضير المسبق وتوفر الخدمات الإلكترونية.

– يعمل النظام الإلكتروني على توفير مستويات عالية من التشفير والأمان للبيانات والمعلومات المتداولة .

– يساهم النظام الإلكتروني في تعزيز مبدأ الشفافية وتمكين المواطنين من مشاركة أكثر فاعلية في العملية الإدارية.

– توفير المعلومات والوثائق عبر الإنترنت مما يسمح للجميع بالوصول إليها ومراجعتها والمشاركة.

وبناءا على النتائج المسجلة ارتأينا اقتراح جملة من مقترحات جاءت على النحو التالي:

– توفير البنية التحتية والأجهزة الإلكترونية اللازمة، وجعلها في متناول أيدي المواطنين الذين لا يملكونها لكي يستطيع المواطنين الانتفاع بخدمات المرفق العام الإلكتروني.

– العمل على تخفيض تكلفة الانترنت لدعم التوجه نحو مجتمع معلوماتي.

– لضمان الحماية القانونية للمنتفعين عند تعرضهم لأي نوع من التمييز أو تعسف الإدارة في استعمال سلطتها وجب إعادة النظر في القوانين التي تنص على مبدأ المساواة لإعطائه طابع أكثر إلزامية .

– وضع المرافق العامة تحت الرقابة المستمرة لضمان تطبيق الفعلي لمختلف مبادئ المرفق العام.

– معالجة التحديات المرتبطة بهذا التحول واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق النجاح في تنفيذ الإدارة الإلكترونية في المرفق العام.

– تحسين جودة الخدمات المقدمة والتقليل من الأخطاء الإدارية.

– تسهيل على المواطنين إجراءات التعامل مع المرافق وذلك بتوفير مواقع الكترونية تساعد في سحب وثائق معينة دون الذهاب إلى المرفق والانتظار في الطوابير.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا–قائمة المصادر:

1. الدستور:

1) الدستور الجزائري الصادر بتاريخ8ديسمبر1996، بالجريدة الرسمية العدد76، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 20/442 المؤرخ في 30 ديسمبر2020، الصادر في الجريدة الرسمية رقم82.

2. القوانين:

1) القانون رقم 90–08 مؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد 15 الصادر في 11 أفريل 1990 الملغى.

2) المادة 109، القانون 05–12 المؤرخ في 04 أوت 2005، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 60، بتاريخ 04 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم.

3) المادة 217 من القانون الأساسي العام المتعلق بالوظيفة العمومية المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 المتضمن حق الاستقالة، الجريدة الرسمية الجزائرية.

4) المادة 27 من التعديل الدستوري 2020، الجريدة الرسمية، رقم 76، المؤرخة في 08 ديسمبر 199.

5) المادة 36 من القانون الأساسي للوظيفة العمومية، المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل15 يوليو سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

1) المادة 39، المرسوم الرئاسي رقم 15–247 المؤرخ في 16سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، الصادرة في 20 سبتمبر 2015.

3. المراسيم الرئاسية:

1) المرسوم رقم 131/88، المؤرخ في 04 يونيو 1988، ينظم العلاقات بين الادارة والمواطن، الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 جويلية 1988 .

2) المرسوم رقم 188/90 المؤرخ في 23 يونيو 1990 يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الادارة، الجريدة الرسمية، العدد 26، المؤرخة في 5 ذو الحجة 1410 .

ثانيا–قائمة المراجع

1–الكتب:

1–1 الكتب العامة

1) ابراهيم عبد العزيز بن شيحة، الوسيط في مبادئ وأحكام القانون الاداري.

2) بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3) حمدي القبيلات، القانون الإداري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

4) سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، الجزء الثاني، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2004.

5) عصام علي الدبس، القانون الاداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2014.

6) علاء الدين عشي، مدخل القانون الاداري، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

7) علي خطار شنطاوي، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

8) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الرابعة، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

9) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

10) عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014..

11) كنعان نواف، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

12) ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2004.

13) محمد الشافعي ابو راس، القانون الاداري، علم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1964.

14) محمد فؤاد، الوجيز في الفانون الاداري، دار ملتزم للطبع والنشر، مصر.

15) ناصر لباد، الاساس في القانون الاداري، دار المجدد للنشر والتوزيع، طبعةاولى، الجزائر.

16) DELAUBADEREAndré, **traité de droit administratif**, tom1, 8éme édition, , LGDJ , 1980.

1-2 الكتب المتخصصة:

1) أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

2) محمد رفعت عبد الوهاب، أصول الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1998.

3) محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

4) محمد نبراس جاسم الاحبابي، اثر الادارة الالكترونية في ادارة المرافق العامة (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018.

5) نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة –دراسة مقارنة–، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018.

6) نوري المهدي الكوني، المدخل العلمي للإدارة الإلكترونية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2020.

7) عبد الغاني بسيوني عبد الله، القضاء الاداري منشأة المعارف للنشر، مصر، 1997.

8) عبد الرزاق داود الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، مصر، 2007.

المقالات:

1) أونيسي ليندة ، المبادئ الضابطة للمرفق العام، جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد14، العدد01، أفريل2021.

2) بن جراد عبد الرحمان، مهداوي عبد القادر، تاريخ الإدارة الإلكترونية، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 8، ديسمبر 2018.

3) بوخميس سهيلة، عصرنة الإدارة العمرانية في الجزائر، البطاقية الوطنية لقرارات التعمير والمخالفات المتعلقة بها نموذجا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة قالمة، العدد 07، 2018.

4) جعيجع عقيلة، بن سنوسي فطيمة، مبدأ المساواة أمام المرفق العام، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، المجلد15، العدد01، 2022.

5) خادم حمزة، المبادئ الحديثة لحوكمة سير المرفق العام في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 03، جامعة سعيدة، الجزائر، 2023.

6) قاشي علال، عشير جيلالي، أهمية الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك، المجلد7، مجلة الدراسات القانونية، العدد 02، 2021م.

7) راضية سنقوقة، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، جامعة باتنة، الجزائر، 2018.

8) رشيد سعيدلني، استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 10، الجزائر، 2013.

9) سقني فاكية، أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ التي تحكم سير المرفق العام، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، العدد02، مارس2020.

10) عبد اللطيف باري، الحكومة الالكترونية بين فرص النجاح ومعوقات التطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

11) مناصر شهرزاد، أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ التي تحكم المرافق العامة، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد 16، العدد02، 2019.

12) مريم زان، دور الحكومة الالكترونية في عصرنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، جامعة البليدة، الجزائر.

13) شاهين صهيب ياسر محمد، أونيسي ليندة، أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، جامعة خنشلة، المجلد 08، العدد 03، مارس 2021.

14) إيراين نوال، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل المرفق العمومي، جامعة يوسف بن خدة، المجلد53، العدد03، سبتمبر2013.

15) بوالشعور وفاء، المبادئ التي تحكم المرافق العمومية على ضوء التعديل الدستوري 2020، جامعة 20 أوت 1955، المجلد06، العدد 02، أفريل 2022.

16) بهاز جيلالي، بن عطاالله سارة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية والمرفق العام، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، المجلد 05، العدد 02، 2022.

17) أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

1- الرسائل الجامعية:

1) الوافي رابح، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية- قطاع العدالة نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص35.

2) حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

3) حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص12.

4) بومطرق سليمة، بوزيان هدنة، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على النظام القانوني للمرفق العام، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021-2022م.

5) ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية-دراسة مقارنة-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015-2016م، ص10.

6) صابرة سرايش، العربي مسهل، المبادئ الحديثة في المرفق العام، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2021، ص 67.

7) كريمة عزيزي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية الإدارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2021، ص 10.

8) نادية ضريفي، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية حالة عقود الامتياز، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011، ص234 .

المداخلات

1) بوبريمة عادل، مداخلة دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية للمرفق العام "مرفق العدالة نموذجا"، تخصص قانون خاص، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، منشورة على الرابط:

2) https: //dspace.univ-msila.dz/communities/0c7433b8-a05c-4669-a111-5fbbc5eaf80f

3) بليل حكيم، الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع تحديات آفاق، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، يومي 26و 27 نوفمبر 2018، ص2 .

4) الحلو ماجد راغب، الحكومة الالكترونية والمرافق العامة، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته أكاديمية شرطة دبي حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات المصرفية، أفريل 2003، ص128.

5) لمين مراد، مداخلة بعنوان أُثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرافق العامة، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام، كلية الحقوق، جامعة مسيلة، يومي 26-27 نوفمبر 2018، ص2.

6) حجاب ياسين، رحماني سناء، مداخلة بعنوان أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق، جامعة مسيلة، يومي 26 و27 نوفمبر 2018، ص7.

6- المواقع الالكترونية

1) مصطفى يوسف الكافي، الإدارة الإلكترونية، أطلع عليه الاثنين 12: 32 ، 11مارس 2024، ، ص94. https: //mail.almerja.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول: التأصيل الفقهي للإدارة الإلكترونية والمرفق العام

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية.....6

المطلب الأول: تعريف وخصائص الإدارة الإلكترونية 6

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية: 6

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية 9

أولا: الرقابة المباشرة والصادقة: 10

ثانيا: الشفافية: 11

ثالثا: التنمية الاقتصادية: 11

المطلب الثاني: نشأة الإدارة الإلكترونية..... 11

الفرع الأول: الأساس التاريخي للإدارة الإلكترونية 12

أولا: الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية: 13

ثانيا: الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة: 13

ثالثا: الإدارة الإلكترونية: 14

الفرع الثاني: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية..... 14

أولا: مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة: 15

ثانيا: مرحلة الفاكس والهاتف الفاعل: 15

ثالثا: مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة: 16

المبحث الثاني: ماهية المرفق العام 17
المطلب الأول: مفهوم المرفق العام 17
الفرع الأول: تعريف المرفق العام التقليدي 17
أولا: المرفق العام حسب المعيار الموضوعي 18
ثانيا: المرفق العام حسب المعيار العضوي 18
ثالثا: المرفق العام حسب المعيار المختلط 19
الفرع الثاني: تعريف المرفق العام الالكتروني 20
المطلب الثاني: انواع المرفق العام 21
الفرع الاول: المرفق العام حسب النطاق الجغرافي 21
أولا: المرفق العام الوطني: 21
ثانيا: المرفق العام المحلي 22
الفرع الثاني: المرفق العام حسب طبيعة النشاط 22
أولا: المرافق العمومية الاقتصادية 22
ثانيا: المرافق الادارية 24
ثالثا: المرافق العمومية المهنية 24
خلاصة الفصل ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ المرفق العام

المبحث الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التقليدية التي تحكم سير المرفق العام. 30
المطلب الأول: مبدأ المساواة والاستمرارية أمام المرفق العام: 31
الفرع الأول: مبدأ الاستمرارية: 31
أولا: تنظيم الإضراب: "..... 32
ثانيا: تنظيم حق الاستقالة: 34

ثالثا: الموظف الفعلي: 35
رابعا: نظرية الظروف الطارئة: 35
الفرع الثاني: مبدأ مساواة المنتفعين أمام المرفق العام..... 36
أولا: تحقيق حياد المرفق العام إلكترونيا: 37
ثانيا: مساعدة الدولة على كفالة المساواة: 37
المطلب الثاني: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ قابلية التغيير والتعديل 38
الفرع الأول: مبدا قابلية نظام المرفق العام للتغيير والتعديل 38
الفرع الثاني: الادارة الالكترونية ومبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل 39
المبحث الثاني: تأثير الإدارة الالكترونية على المبادئ الحديثة للمرفق العام 42
المطلب الأول: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ الجودة والنوعية 42
الفرع الأول: مفهوم مبدأ الجودة والنوعية 42
الفرع الثاني: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ الجودة والنوعية 44
أولا: الاعتمادية (Reliabiliry): 45
ثانيا: الضمان (Assurance): 45
ثالثا: الملموسية (Tangibility): 45
المطلب الثاني: أثر الإدارة الالكترونية على شفافية المرفق العام 47
الفرع الأول: مفهوم مبدأ شفافية المرفق العام 47
الفرع الثاني: تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ الشفافية للمرفق العام 49
خلاصة الفصل الثاني ..... **Erreur ! Signet non défini.**
خاتمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**
قائمة المصادر والمراجع 57
فهرس المحتويات: 65

الملخص :

إن الإدارة الإلكترونية من أهم الاستراتيجيات الحديثة التي تبنتها الدولة من أجل تطوير والارتقاء في أداء المرافق العامة وتسهيل وتقديم الخدمات العامة للمواطن، وذلك بواسطة استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات وتسهيل الوصول إليها، ويرتبط تحديث المرافق العامة بتطبيق المبادئ والقواعد التي تحكم سير النشاط المرفقي منها المبادئ الكلاسيكية تتمثل في: مبدأ المساواة واستمرارية المرفق العام، قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل والمبادئ الحديثة التي تتمثل في الإنصاف والشفافية والجودة والحياد حيث هذه المبادئ تساهم في القضاء على البيروقراطية وتسهل طرق العمل الإداري، فالخدمات العمومية الالكترونية هي بديل يكرس الرقابة والشفافية ويمنع المحاباة والفساد الإداري وهو ما جعل الإدارة الالكترونية تمثل الخيار التنظيمي الأول لجميع المرافق العامة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، المرافق العامة، المواطن.

Abstract :

Electronic governance is one of the most important modern strategies adopted by the state to develop and enhance the performance of public facilities, and to facilitate and provide public services to citizens, through the use of technology. Additionally, it aims to improve the quality of services and facilitate access to them. The modernization of public facilities is linked to the application of principles and rules governing the operation of these facilities. Among the classic principles are : the principle of equality, continuity of public facilities, and the adaptability of public facilities to change. As for the modern principles, they include fairness, transparency, quality, and neutrality. These principles contribute to eliminating bureaucracy and facilitating administrative procedures. Electronic public services represent an alternative that emphasizes oversight, transparency, and prevents favoritism and administrative corruption. This has made electronic governance the primary organizational choice for all public facilities.

Keywords : Electronic governance, public facilities, citizens.